



الجلسة 9905

الاثنين، 28 نيسان/أبريل 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد دارماديكاري (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة زبولوتسكايا

باكستان السيد أحمد

بنما السيد موسكوسو

الجزائر السيد بن جامع

جمهورية كوريا السيد سانغجين كيم

الدانمرك السيدة لاسن

سلوفينيا السيد جيوغار

سيراليون السيدة سولو

الصومال السيد محمد يوسف

الصين السيد غنغ شوانغ

غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة شي

اليونان السيد سيكيريس

جدول الأعمال

إحاطة مقدّمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة مقدّمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غراندي.

السيد غراندي (تكلم بالفرنسية): ما فتئ مجلس الأمن يدعوني بانتظام منذ عدة سنوات إلى تشاطر أفكاري بشأن الحالة العامة للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لذلك أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترحيبكم بي هنا مرة أخرى - وربما للمرة الأخيرة كمفوض سام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - تحت رعاية الرئاسة الفرنسية. إنها ممارسة مفيدة تشكل أيضًا جزءًا من إجراءات المجلس، وأشجع على استمرارها.

(تكلم بالإنكليزية)

هذا موسم حروب وفترة أزمات. من السودان إلى أوكرانيا، ومن منطقة الساحل إلى ميانمار، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى هايتي، أصبح العنف هو السمة المميزة لعصرنا. وفي حين أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ليست جزءًا من استجابة الأمم المتحدة في غزة، إلا أن حالة المدنيين هناك - التي كنا نظن أنه لا يمكن أن تزداد سوءاً - تصل إلى مستويات جديدة من اليأس يوماً بعد يوم. أدرك أنني لا أقول لأعضاء المجلس شيئاً لا يعرفونه بالفعل - وهذا اتهام في حد ذاته - ولكن للأسف هذا هو واقع عالمنا، حيث يحتدم 120 نزاعاً بلا هوادة، وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر. ويؤجج كل منها نفس الوهم المنحرف والقوي بأن السلام للضعفاء وأن الطريقة الوحيدة لإنهاء الحرب ليست من خلال التفاوض بل من خلال إلحاق قدر كبير من الألم بالأعداء بما يتركهم أمام خيارين - الاستسلام أو الإبادة.

وهكذا، ومع انخداع الكثيرين بفكرة أن النصر العسكري الكامل هو وحده الكفيل بتحقيق النصر العسكري الكامل، فلا عجب أن قواعد القانون الدولي الإنساني التي كانت تحظى بالاحترام أو على الأقل يعلن أنها تحترم - من حماية المدنيين، والتقيّد بحياد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والسماح بوصول أبسط المساعدات الأساسية إلى المحاصرين - قد تم تآكلها جانباً وتجاهلها بسهولة شأن تجاهل آلاف الأرواح التي دمرت في إطار السعي لتحقيق التفوق. وكما قال البابا فرنسيس، "إن كل حرب لا تمثل هزيمة للسياسة فحسب، بل واستسلاماً مخزياً". وللأسف، لقد رحل، لكن كلماته باقية، وهي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن منع الحرب ووقفها ودعم السلام والأمن - هي ولاية مجلس الأمن. تلك هي مسؤوليته الأساسية. وهي مسؤولية - ليعذرني الأعضاء على قول ذلك مرة أخرى - فشل المجلس فشلاً مزمناً في الوفاء بها. ومع ذلك، أناشد الأعضاء ألا يستسلموا لهزيمة الدبلوماسية. أخطب إلى المجلس اليوم مرة أخرى بالنيابة عن 123 مليون شخص نزحوا قسراً، وهم من بين أول ضحايا الحروب، وهم من نواحٍ عدة أكثر أعراض النزاعات والاضطهاد وضوحاً. وإذ علقوا في حالات كارثية، فإنهم التمسوا الأمان أو على الأقل حاولوا ذلك، لكن الأمل في عودة آمنة سيظل يروّدهم. أنا أعلم أنهم لن يستسلموا، ولن يرغبوا في أن نستسلم كذلك.

خذ على سبيل المثال شعب السودان الذي نزح ثلثه منذ بداية النزاع قبل عامين. وهذا يعني أن شخصاً واحداً من كل ثلاثة أشخاص قد أُجبر على الفرار من منزله بسبب حالة تقوق بصراحة حد الوصف - العنف العشوائي والمرض والمجاعة والفظائع الجنسية المتفشية والفيضانات والجفاف. إنه بلد ومجتمع ممزقان في سياق تم فيه التخلي عن كل تظاهر بالالتزام بالمعايير الإنسانية. كنت في تشاد في وقت سابق من هذا الشهر، على الحدود مع السودان. التقيت بنساء وأطفال وصلوا للتو من الفاشر وزمزم المحاصرتين. لقد أبلغوا عن أهوال ولكن أساساً عن الخوف. يُمنع المدنيون في دارفور بانتظام من الفرار من المناطق الخطرة. والأسوأ من ذلك أنهم مستهدفون باستمرار. لا بد أن الأعضاء قد اطلعوا على التقارير الأخيرة عن الهجمات ضد المدنيين في مخيمات النازحين وحولها، حيث لا يشكل إيصال المساعدات تحدياً أمنياً ولوجستياً فحسب - كما هو الحال في بقية أنحاء البلد - بل وأيضاً كابوساً بيروقراطياً يتشابك مع السياسات المسمومة. ولهذا السبب كان من المهم جداً أن تلك العائلات نفسها قد أشارت إلى الحدود، بينما كان أفرادها يروون لي قصصهم، وقالت إنه على الرغم من كل المصاعب التي كانوا يعرفون أنهم سيتحملونها، فإن عبورها يعني تركهم لهذا الخوف وراءهم على الأقل. لا شهادة أفضل من هذه عن قدرة اللجوء على إنقاذ الحياة.

ومع استمرار تزايد أعداد النازحين السودانيين، دق العاملون في المجال الإنساني ناقوس الخطر بشأن التكلفة البشرية الباهظة التي يتكبدها الشعب السوداني وتأثيرها على مستقبله. كما حذر العاملون في المجال الإنساني - وحذرتُ أنا أيضاً مرة أخرى في مؤتمر لندن قبل أيام قليلة فقط - من أن عواقب النزاع قد امتدت الآن إلى خارج حدود السودان، وخاصة إلى تلك البلدان التي تستضيف مجتمعة أكثر من 3 ملايين لاجئ سوداني، بما في ذلك مصر وإثيوبيا وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى. أما البلدان الأكثر تضرراً فهما تشاد وجنوب السودان اللذان يواجهان تحديات هائلة خاصة بهما إلى جانب تدفق اللاجئين، ولكنهما أبقيا حدودهما مفتوحة على الرغم من النقص الكبير في التمويل الإنساني. ولم يتم تمويل أحدث نداء إقليمي للاجئين إلا بنسبة 11 في المائة. لكن الاحتياجات هائلة. يصل اللاجئون من دون أن يكون معهم أي شيء ولا يتم منحهم سوى جزء بسيط مما هو مطلوب، بسبب انخفاض تمويل المساعدات، بالإضافة إلى ما تستطيع المجتمعات التشادية القريبة من الحدود تحمله. ولا تدخر السلطات التشادية جهداً في هذا الصدد. إن قوانين وسياسات اللاجئين التشادية هي من بين الأكثر تقدماً في العالم. وما ينقص السلطات هو الموارد حتى تتمكن من الاستمرار في استقبال اللاجئين. ولا يمكننا التخلي عنهم.

ولا يوجد شيء حتمي في قرار استضافة اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم، فالاستجابات الأقل ترحيباً للنزوح في البلدان الأكثر ثراءً تظهر ذلك بوضوح. وجميع البلدان تتخذ خياراتها، وقد سمع أعضاء المجلس

رأيي المخالف للعديد من تلك الخيارات. وفي هذه الحالة، تتخذ البلدان المتلقية للاجئين القرار الصحيح. إنها تقوم بدورها. ونحن، العاملون في المجال الإنساني، موجودون في الميدان ونقوم بدورنا. يجب أن يكون المجلس أكثر التزاماً وأكثر اتحاداً في القيام بدوره. وكل يوم يمرّ دون أن تجلس أطراف النزاع في السودان إلى طاولة المفاوضات يزيد الحرب سوءاً وتعقيداً. لا يتحدث اللاجئين عن وجود طرفين فقط، بل عن انتشار ميليشيات محلية مرتبطة ارتباطاً فضفاضاً بالجهات الفاعلة الرئيسية، وترتكب هذه الميليشيات انتهاكات عنيفة.

هذا الخط القاتل هو سمة من سمات الحروب الحديثة. كان ينبغي أن نتعلم الدروس من الحروب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أفغانستان التي لا يزال العديد من أعضاء المجلس يعانون من عواقبها غير المباشرة حتى يومنا هذا. فإذا استمر الوضع الراهن على حاله دون تغيير - متمساً بالشعور المستسلم بالعجز وتناقص المساعدات - فلا مجال أمامنا للأوهام: ستزداد حدة العواقب المزعزعة للاستقرار المترتبة على الحرب في السودان، بما في ذلك استمرار نزوح الناس. ويوجد بالفعل أكثر من 200 000 سوداني في ليبيا اليوم، وقد يسافر الكثير منهم إلى أوروبا.

كما أنني أراقب بقلق بالغ - كما يراقب المجلس، وأنا متأكد من ذلك - آخر التطورات في أوكرانيا، هذا البلد الذي زرتة ست مرات منذ عام 2022. وفي شهر كانون الثاني/يناير الماضي كنت في كييف وسومي، وهما مدينتان عانتا مرة أخرى من هجمات مدمرة في الأيام القليلة الماضية تحديداً. لقد رأيتُ الخسائر الفادحة التي لا تزال تلك الحرب تلحقها بالشعب الأوكراني وخاصةً الفئات الأكثر ضعفاً - كبار السن والأطفال والعائلات - الذين لا تزال قدرتهم على الصمود رغم ذلك مثيرة للإعجاب، حتى وإن كانوا قد أنهكهم التعب. وتعمل المفوضية عن كثب مع الحكومة والشركاء المحليين من المجتمع المدني للمساعدة في تخفيف المعاناة وإعادة الحياة الطبيعية والأمل إلى حياة الناس.

ولكن من الواضح، كما قال الكثيرون، أن ما يحتاج إليه الناس هو السلام العادل. إن دوري ليس وصف شكل هذا السلام، بل تذكير جميع المشاركين في جهود السلام بألا ينسوا محنة أكثر من 10 ملايين نازح أوكراني، منهم 7 ملايين لاجئ. وقد بات من الضروري الاستمرار في التخطيط لعودتهم إلى مجتمعاتهم في نهاية المطاف. لكنهم لن يعودوا ما لم يكونوا آمنين ومطمئنين، على المدى القصير والطويل - ما لم تتوقف صفارات الإنذار حقاً عن الإعلان عن الهجمات القادمة، وما لم يحصلوا على ما يليق بهم من سكن وخدمات وعمل، وما لم يكونوا واثقين بأن شروط السلام مستدامة لهم ولبلدهم. وهذه هي الحسابات الأساسية لإنهاء الأزمات الإنسانية: تحقيق الأمن والاعتماد على الذات. ويجب أن يتضمن كلاهما تأكيدات بالاستمرار.

إن إيجاد الحلول عمل شاق. فهي تتطلب الالتزام والتنازل. لا يمكن أن يُصنع السلام بشكل سلمي أو يُرجى تحقيقه من خلال مجرد استنزاف قوى الحرب. ولهذا السبب فمن المهم للغاية أن نكون مستعدين لاغتنام الفرص عندما تسنح لنا، حتى وإن كانت غير متوقعة، وأن نكون مستعدين للقيام بمجازفات محسوبة. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية، على سبيل المثال، كان الجمود هو ما يميز الاستجابة في ميانمار. وقد تسبب القتال بين التاماداو والجماعات المسلحة المختلفة في معاناة هائلة ونزوح واسع النطاق في جميع أنحاء البلد والمنطقة، وهو وضع تقاوم بسبب الزلزال المروع الذي ضرب البلد قبل شهر. وقد صارت محنة

أقلية الروهينغيا، على وجه الخصوص، أسوأ حتى مما كانت عليه. وما فتئ القتال في ولاية راخين مع جيش أركان شرساً على نحو خاص - واليوم، هناك 1,2 مليون من الروهينغيا لاجئون، معظمهم في بنغلاديش في المخيمات المحيطة بكوكس بازار. ويجب علينا أن نشكر بنغلاديش وشعبها على توفير الملجأ لهم على مر السنين. ولكن لاجئي الروهينغيا يقعون في المخيمات، بلا عمل، محرومين من كافة السبل ومُعتمدين كلياً على المساعدات الإنسانية التي تزداد هشاشة أكثر من أي وقت مضى. ونصف السكان اللاجئين هم تحت سن 18 عاماً. إنهم، على حد تعبير كبير المستشارين يونس، في انقطاع عن الفرص ولكنهم في اتصال بالعالم من خلال الإنترنت. فهل من العجب أن يشعر الكثير منهم بالاضطرار إلى القيام برحلات بحرية خطيرة سعياً وراء الفرصة، أو أن يجد الباحثون عن تجنيد المقاتلين تربة خصبة فيهم؟

ومع ذلك، هناك الآن فرصة لكسر هذه العطالة الخطيرة. وقد اختارت الحكومة المؤقتة في بنغلاديش العمل مع أطراف النزاع في ولاية راخين سعياً لإيجاد حل هناك - وبالفعل يوجد حل. سيقول الكثيرون على الفور إن مثل هذا الحل مستحيل اليوم لجميع الأسباب التي ندركها: الكثير من الدماء التي سُفكت، واستمرار التمييز، ووجود الكثير من المصالح المتنافسة التي يجب الموازنة بينها. وسيقول الكثيرون إن الأسباب الجذرية لن تتم معالجتها أبداً بشكل فعال، وقد يكون هذا هو الحال فعلاً. ولكننا نسير في طريق الجمود منذ ثماني سنوات فيما يتعلق بوضع الروهينغيا - إنه طريق مسدود.

ومن منظور السعي لإيجاد حلول لمحنة الروهينغيا، ومن أجل البدء في إعادة تهيئة الظروف لعودة اللاجئين، فإن الحوار مع جميع الأطراف هو خطوة أولى حاسمة حتى تتمكن الوكالات الإنسانية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من إعادة ترسيخ وجودها واستئناف القيام، بأمان وحرية، بتقديم الإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. وهذا بدوره من شأنه أن يوفر أساساً يمكن الارتكاز عليه في استئناف المناقشات حول العودة النهائية للنازحين من الروهينغيا - وأؤكد: أن يكون ذلك طوعاً وبكل أمان وكرامة - بمجرد أن تسمح الحالة الأمنية في راخين بذلك، ويوفر أساساً يمكن من خلاله أيضاً متابعة الحقوق القانونية الأخرى. وعلى الرغم من أنها بالتأكيد فرصة ضعيفة، إلا أنني أحث المجلس على التفكير في حلول مبتكرة والقيام ببعض المجازفة. وأمل أن يستمر المجلس في التركيز بقوة على الحالة في ميانمار، بما في ذلك محنة الروهينغيا، وأنطلع إلى المؤتمر المزمع عقده في أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك.

وهناك نقاط تحول محتملة أخرى يمكن في الواقع رؤيتها حتى من هنا. فقد رُفِع علم سورية الجديد في الأمم المتحدة، يوم الجمعة. ويا له من رمز قوي لجميع السوريين! وهناك، لدينا أزمة إنسانية وأزمة نزوح أخرى طويلة الأمد قد يمكن الآن التوصل إلى حل لم يكن متوقعا لها. ولكن لتحقيق ذلك، يجب أن يعطي جميع أعضاء المجلس أولوية للشعب السوري على السياسات القديمة، التي عفا الزمن بصراحة على بعضها. وينطوي على ذلك أيضاً اتخاذ مخاطر محسوبة. لسنا بالطبع سذجاً - فلا تزال هناك تحديات عديدة. وقد استمع أعضاء المجلس إلى الوزير الشيباني وهو يصفها هنا يوم الجمعة (انظر S/PV.9904). ومن المستحيل التغلب على آثار الدمار الناجم عن 14 عاماً من الحرب في بضعة أشهر. ولكن هناك بارقة أمل، للمرة الأولى منذ عقود، بما في ذلك لملايين السوريين الذين لا يزالون نازحين اليوم، منهم 4,5 ملايين لاجئ في البلدان المجاورة.

وينخفض هذا العدد - ببطء ولكن بثبات - منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، مع تزايد حركة عودة السوريين النازحين داخليا. ونلاحظ أيضا زيادة في عدد العائدين من الأردن وتركيا ولبنان. ونقدر أن أكثر من مليون شخص قد عادوا بالفعل، وبناء على ما يتبين من الاستقصاءات الأخيرة، قد يتبعهم المزيد من الأشخاص.

إن بقاء هؤلاء الأشخاص في سورية أو الانتقال للأسف مرة أخرى - بما في ذلك إلى أوروبا وخارجها - يتوقف بالطبع على السلطات، ولكنه يتوقف إلى حد كبير أيضا على استعداد أعضاء المجلس للمخاطرة؛ وتخفيف الجزاءات، ودعم التعافي المبكر بصورة جدية، وتحفيز استثمار القطاع الخاص وغير ذلك: باختصار، تهيئة الظروف بحيث تتوافر العناصر الأساسية للحياة الكريمة - الأمن والمياه والكهرباء والتعليم والفرص الاقتصادية - لأبناء الشعب السوري وهم يبدؤون في إعادة بناء مجتمعاتهم. ولتقليل المجازفات التي يتخذها السوريون العائدون، أطلب إلى الأعضاء أن يقوموا أنفسهم بقدر من المخاطرة - السياسية والاقتصادية. نعم، يجب أن يعني ذلك أيضا تقديم قدر أكبر من المساعدة الإنسانية المطردة، التي تتناقص في الوقت الحالي بشكل حاد، كما هو الحال في كل مكان آخر.

والواقع أنني سأكون مقصرا لو اختتمت كلمتي بدون توجيه انتباه المجلس إلى الحالة الحرجة التي يمر بها تمويل المساعدات. ففي اللحظة التي يحدونا فيها الأمل أخيرا في المضي صوب إيجاد حلول للعديد من أزمات النزوح - لا في سورية فحسب، بل وفي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى أيضا - نرى تخفيضا في المساعدات، بعيدا عن تعددية الأطراف، بل وعن المساعدات المنقذة للحياة. ونسمع عن إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية وتعزيز الإنفاق الدفاعي - وكلها شواغل مشروعة بالطبع، ومسامح مشروعة للدول. لكنها لا تتعارض مع المساعدات، بل على العكس تماما.

وبالتالي، أجد نفسي أ طرح نفس الحجة مرة تلو الأخرى، في محاولة لإقناع البلدان المانحة بواقع يمكن أن نراه جميعا بوضوح: وهو أن المساعدات تعني الاستقرار. فتجميد ميزانيات المعونة أو خفضها تترتب عليه بالفعل عواقب وخيمة على حياة ملايين الناس. ويعني من بين أمور أخرى كثيرة ترك النازحين يواجهون مصيرهم؛ وسحب الدعم من بلدان مضيفة هشة جدا في بعض الأحيان؛ وتقويض استقرار أعضاء المجلس في نهاية المطاف.

والواقع أن تعددية الأطراف، بما في ذلك المساعدة المتعددة الأطراف، تزيد من هذا الاستقرار نفسه وتظل ضرورية لإيجاد حلول للأزمات، بما في ذلك النزوح القسري. قد يبدو كلامي غير مواكب للعصر، ولكن بعد أكثر من 40 عاما من العمل الإنساني وما يقرب من 10 سنوات في وظيفتي الحالية، ما زلت أعتقد أنه يمكن سماع جميع الأصوات - قويا وأقلها قوة - بالجلوس إلى طاولة واحدة. وبالنسبة لمن يرون أن تعددية الأطراف خانقة وبطيئة وغير متوافقة مع أولوياتهم، أمل أن يدركوا أن ترك النقاش لا يعني أن المناقشة ستنتهي. فالمناقشة لن تنتهي، ولكنها ستكون أقل فعالية وأقل إقناعا. نحن بحاجة إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي.

يشكل اللاجئون أحد أفضل الأمثلة على هذه المهمة المشتركة، لأنه إذا نظر أعضاء المجلس حولهم في هذه القاعة سيرون، كما أرى، أن النزوح القسري يشغل بال كل عضو من أعضاء مجلس الأمن، بطريقة أو بأخرى. والنضال من أجل الحرية؛ والكفاح ضد القمع؛ وضرورة مغادرة الوطن بسبب الحرب والعنف والاضطهاد؛ ومنح اللجوء لمن أُجبروا على الفرار - كلها مناح مألوفة أيضا في تاريخ كل بلد من بلدانهم؛ وهي متشابكة تشابكا وثيقا بطرق معقدة وفريدة في تقاليدهم وقيمهم. والأعضاء كانوا لاجئين. وقد رحبوا بالأشخاص الذين التمسوا اللجوء.

ويجلس أعضاء المجلس الآن إلى هذه الطاولة، وعلى عاتقهم مسؤولية إنهاء الحرب وإحلال السلام، ويجب أن ينجحوا في ذلك. فهم ليسوا مدينون بذلك لجميع النازحين الذين يعتمدون عليهم فحسب. بل إنهم مدينون بذلك لأنفسهم.

الرئيس (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد غراندي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للسيد فيليبو غراندي على إحاطته الشاملة. ونشيد أيضا بالتزامه الثابت وجهوده الدؤوبة في دعم اللاجئين وحمايتهم في جميع أنحاء العالم.

تستمر أزمة النزوح في النفاقم كل عام. ويزداد عدد النازحين بشكل منهجي لأسباب متعددة ومتداخلة في كثير من الأحيان، وعلى وجه الخصوص النزاعات المسلحة. وحدثت هذه الزيادة المثيرة للقلق بالتوازي مع انخفاض التمويل الدولي، مما حرم ملايين الضعفاء من إمكانية الحصول على المساعدات المنقذة للحياة. وهذه الحالة غير مقبولة وتدل على قصور أوسع نطاقا في تلبية احتياجات النازحين. تشكل معالجة هذا القصور مسؤولية مشتركة يجب أن يتحملها المجتمع الدولي بصورة منصفة.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق إعادة التأكيد على الالتزامات التي تعهدنا بها جماعيا باعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يدعو إلى تقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل منصف يمكن التنبؤ به، وإلى تقديم دعم قوي للمجتمعات المضيفة. وللأسف، يشعر كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أحيان كثيرة بأنه قد جرى التخلي عنهم في هذا المسعى الإنساني. نحن نتحمل أعباء هائلة بدعم محدود.

وبالنسبة للجزائر، يظل المنع أكثر الاستراتيجيات فعالية. ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، بما في ذلك النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي وتخلف النمو. ويستدعي هذا الأمر نهجاً موجهاً نحو التنمية ومتعدد الأوجه يركز على التعاون الدولي. وفي الوقت نفسه، تتطلب أزمة اللاجئين التي نشهدها على الصعيد العالمي اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة ومستدامة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط الأساسية التالية.

أولاً، يجب كفالة حماية اللاجئين. يحق للاجئين، بوصفهم فئة مستضعفة بوجه خاص، بمن فيهم النساء والفتيات، الحصول على الحماية بموجب القانون الدولي للاجئين. بيد أننا شهدنا في السنوات الأخيرة انتهاكات متعددة لهذا الحق. وقد عانى اللاجئون الفلسطينيون، ولا سيما الموجودون في غزة والضفة الغربية،

من المعاملة اللاإنسانية والتهجير القسري المتكرر، بما في ذلك تدمير مخيمات اللاجئين والبنية التحتية المدنية. ويجب أن يفي المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، بالتزاماته القانونية والأخلاقية لحماية هؤلاء الأشخاص والتقيّد بالقانون الدولي الإنساني.

ثانياً، يجب حشد التمويل الكافي والقابل للتنبؤ. إن الأزمة المالية المستمرة التي تواجه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تحد بشدة من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. وهذا أمر غير مقبول. ويجب التأكيد على أن معظم البلدان التي تستضيف اللاجئين هي نفسها بلدان نامية. وينبغي أن تكون الجهود التي تبذلها لتوفير الملاذ والخدمات الأساسية مقترنة بتمويل الجهات المانحة. ويجب ألا يُنظر إلى الدعم الدولي على أنه عمل خيري وإنما جزء من مسؤولية عالمية مشتركة تركز على مبدأ التضامن الدولي. وينبغي أيضاً ألا يخضع للحسابات والشروط السياسية أو يُستخدم كأداة للمساومة الدبلوماسية.

ثالثاً، يجب مكافحة المعلومات المغلوطة وكراهية الأجانب التي تستهدف اللاجئين. وتعرض الحملات التي تبث المعلومات المغلوطة والخطابات التحريضية حياة اللاجئين للخطر وتؤجج كراهية الأجانب والعنف في البلدان التي تستضيفهم. ويجب مواجهة هذه الروايات المؤذية. إن حملات التوعية العامة ضرورية لضمان بث الوعي في المجتمعات المضيفة وحماية اللاجئين أثناء انتظارهم التوصل إلى حلول دائمة وفقاً للقانون الدولي.

استضاف بلدي، الجزائر، لأكثر من نصف قرن اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف. لقد هُجر هؤلاء الأشخاص قسراً بسبب احتلال المغرب لوطنهم. وطوال تلك الفترة التي امتدت 50 عاماً وعلى الرغم من التحديات الهائلة، ما فتئت الجزائر، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، تكفل إمكانية وصول اللاجئين الصحراويين إلى الخدمات الأساسية. ولكن لا بد من إيجاد حل دائم. ويجب أن يشمل تمكين اللاجئين الصحراويين من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير بإجراء استفتاء حر ونزيه على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. يعود، ويجب أن يعود دائماً، للاجئين الصحراويين اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم. إن حقوق اللاجئين الصحراويين غير قابلة للتصرف. ويجب ألا تُقوّض أو تخضع للمساومة تحت أي ظرف من الظروف.

في الختام، أود أن أؤكد على المبدأ الأساسي الذي ينص على وجوب السماح للاجئين بالعيش بكرامة. وهذا حقهم كبشر. وتشكل عودتهم الأمانة والكرامة والطوعية إلى ديارهم أيضاً حجر الزاوية في القانون الدولي للاجئين الذي يجب احترامه والتقيّد به وعدم تقويضه على الإطلاق. فلنعمل معاً للحفاظ على كرامة اللاجئين والسماح لهم بالتمتع بكافة حقوقهم.

السيد موسكوسو (بنما) (تكلم بالإسبانية): أرحب بانعقاد هذا اللقاء السنوي مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، بشأن حالة اللاجئين في سياق الأزمات.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أحطنا علماً ببدائنه العاجل الداعي إلى تحقيق السلام والموجّه إلى المجلس لتنفيذ ولايته بنجاح أثناء ما أسماه "موسم الحروب" الحالي. وتعتقد بنما أن السلام للأقوياء وليس للضعفاء.

(تكلم بالإسبانية)

يواجه المجتمع الدولي حالياً حالة من النزوح ذات أهمية تاريخية. وأُجبر أكثر من 120 مليون شخص، بمن فيهم اللاجئين وطالبو اللجوء والنازحون داخلياً وغيرهم ممن يحتاج إلى الحماية الدولية، على الفرار من ديارهم في جميع أنحاء العالم. وهذه الأرقام في تزايد مستمر منذ 12 عاماً ويُعزى أساساً إلى النزاعات المسلحة والعنف المنتشر والاضطهاد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وآثار تغير المناخ.

إن تأثير تلك المأساة عالمي. ويواجه البشر مخاطر من قبيل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في جميع مراحل النزوح، مما يؤدي إلى تهديدات خطيرة للأمن واستنزاف قدرة الخدمات الإنسانية الحيوية ووكالات الأمم المتحدة على تقديم الرعاية. لذلك، نجدد تأكيد التزامنا بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين واستعدادنا للعمل عن كثب مع النظام المتعدد الأطراف لمساعدة أكثر من 43,7 مليون شخص في هذه الظروف. لقد دمرت حالات مثل الحرب في أوكرانيا البنية التحتية المدنية، مما أجبر السكان على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان والحماية والمساعدة. وسُجل 3,7 ملايين نازح أوكراني ونحو 7 ملايين لاجئ في جميع أنحاء العالم منذ شباط/فبراير 2022. ولا يمكننا أيضاً أن نتجاهل الحالة الإنسانية الحرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وقد نزح أكثر من 6,7 ملايين شخص داخلياً بسبب عقود من النزاع والعنف العشوائي، بالإضافة إلى 990 000 لاجئ وطالب لجوء كونغولي تستضيفهم بلدان مختلفة في القارة الأفريقية.

ومن الضروري أن يوجه المجتمع الدولي بأسره الاهتمام وأن يقدم الموارد لمنع انتشار حالة عدم الاستقرار. وإذا اندمجت جميع النزاعات في المنطقة، قد يؤدي هذا الاندماج إلى أزمة عابرة للحدود لم يسبق لها مثيل.

ففي السودان، اضطر أكثر من 12 مليون شخص إلى الفرار من ديارهم. ومن بين هؤلاء، فرّ حوالي 3 ملايين شخص من البلد بحثاً عن الأمان والحماية في البلدان المجاورة. ويعاني ملايين الأطفال من معدلات عالية من انعدام الأمن الغذائي وتواجه أكثر من 12 منطقة في البلد شبح المجاعة. وقد تأكد انتشار المجاعة بالفعل في مخيم زمزم في شمال دارفور، حيث كانت إمكانية وصول الوكالات الإنسانية محدودة.

إن بنما ترفع صوتها من أجل كل طفل يعبر اليوم الأدغال والبحار والصحاري بحثاً عما لا ينبغي أن يفقّر إليه أبداً - أي البيت والأمن والكرامة. فالأطفال لا يعترفون بالحدود ويجب ألا تكون هناك حدود لحمايتهم. ويشكل الأطفال 40 في المائة من النازحين رغم أنهم لا يمثلون سوى 30 في المائة من سكان العالم، مما يدل على ضعفهم غير المتناسب إزاء الأزمات.

تؤمن بنما إيماناً راسخاً بأن احترام الكرامة الإنسانية يجب أن يوجّه كل استجابة نقوم بها.

وبالنظر إلى أن نسبة كبيرة من اللاجئين والنازحين في أنحاء العالم هم من الفنزويليين، لا يمكننا تجاهل تسبب الوضع الاقتصادي الحالي والفراغ الديمقراطي وانعدام الأمن المتقشّي في فنزويلا في تفاقم

أزمة الهجرة على امتداد الأمريكتين. وتمر منطقتنا بلحظة عصبية يشكل فيها غياب الضمانات الديمقراطية وازدياد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كما يحدث في هايتي، عوامل تفاقم الزيادة غير المسبوقة في حالات النزوح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى أزمة الهجرة العالمية التي لا يمكن تحملها أصلاً.

وتتطلب أيضاً حماية ورفاه سكان العالم على المدى القصير والمتوسط والطويل حماية البيئة كجزء من الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء سلام دائم، بما يضمن ألا يؤدي استغلال الموارد الطبيعية إلى الضغط على القدرات البيئية وألا يتحول إلى مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاجئين اللاتي يواجهن خطراً دائماً من العنف الجنسي والجسدي والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والزواج القسري والحرمان من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والتوظيف. ويُعاقم نقص التوثيق من سوء أوضاعهن، الأمر الذي يقصيهن عن نظم الحماية. وغالباً ما تفتقر المخيمات أو الملاجئ إلى التدابير الأمنية الكافية أو الآليات المراعية للاعتبارات الجنسية، مما يزيد من ضعفهن.

تعتبر بنما أن الحماية الدولية للاجئين والنازحين مسألة تتعلق بالقيم المشتركة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مضاعفة الجهود لعكس الاتجاه الراهن لتخفيضات التمويل للعمل الإنساني ولتعزيز الآليات الإقليمية التي تتيح تقاسم المسؤوليات على نحو أكثر إنصافاً. ونكرر تأكيد التزامنا بتلك المبادئ ونؤكد من جديد تصميمنا على العمل مع المجتمع الدولي في تعزيز استجابة عالمية تركز على حماية حقوق الإنسان.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته بشأن المسائل الملحة المتعلقة بالمساعدة الدولية للاجئين والنازحين.

تكتسي مساعدة اللاجئين ومعالجة المسائل التي تخصهم أهمية خاصة في ضوء الحجم غير المسبوق للآزمات الإنسانية في كل أنحاء العالم. فقد شهد عام 2024 رقماً قياسياً قاتماً من حيث عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم وبلدانهم سعياً للبقاء على قيد الحياة.

ويجب أولاً وقبل كل شيء النظر في الحالة في غزة عند معالجة أزمة النزوح القسري. فقد أجبر القصف العشوائي بالفعل أكثر من مليون شخص من سكان غزة على الفرار من ديارهم نجاه بأرواحهم. وحتى لو وجد أولئك المعوزون ملجأً وملاذاً آمناً، فهم يواجهون أخطاراً مميتة. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أسفرت الهجمات الإسرائيلية ضد الأعيان المدنية، بما في ذلك مخيمات اللاجئين والمنشآت الأخرى التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي لجأ إليها الناس، عن مقتل 742 شخصاً وإصابة أكثر من 2 400 آخرين. كما يُقتل العاملون الذين يقدمون المساعدة للاجئين الفلسطينيين بتفانٍ. ومنذ بدء العملية العسكرية التي ينفذها جيش الدفاع الإسرائيلي، قُتل أكثر من 290 من موظفي الأونروا.

ويتزايد حجم الكارثة الإنسانية يوماً بعد يوم. وتواصل السلطات الإسرائيلية إعاقة دخول المساعدات الإنسانية. ومنذ قرابة 60 يوماً، يُحظر إدخال الغذاء والأدوية إلى غزة، مما يؤدي إلى استنفاد الإمدادات.

وقد دقت المنظمات الإنسانية ناقوس الخطر بشأن مجاعة وشيكة، خاصة بين الأطفال. وليس هناك من مياه أو غذاء أو وقود في القطاع ويواجه أولئك الذين تمكنوا من الفرار من القصف والجوع والأمراض المعدية وغياب الرعاية الطبية الكافية.

وفي الوقت نفسه، تواصل الأونروا، وهي منظمة شريكة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين رغم تعرضها لضغوط وتهديدات سياسية غير مسبوقة، بما في ذلك من خلال خفض التمويل الذي تمس الحاجة إليه الآن. ونذكر أن اللاجئين الفلسطينيين لا يندرجون مباشرة في إطار ولاية المفوضية. ولكننا نأمل أن يستمر المفوض السامي، بصفته مسؤولاً رفيع المستوى في الأمم المتحدة، في مراقبة الوضع وحث إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها الدولية.

إن الحالة في غزة واضطهاد الأونروا يُظهران بشكل صارخ الاتجاه المحزن نحو تسييس مشاكل اللاجئين والنازحين داخلياً. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في تمويل البرامج الإنسانية الرامية إلى مساعدة اللاجئين. فالبلدان الغربية - التي تسببت في معظم النزاعات في العالم وتسببت بالتالي في فرار اللاجئين - تتردد بشدة في تمويل برامج مفوضية شؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين، بما في ذلك لاجئو أفغانستان والسودان والعديد من البلدان الأخرى التي تعصف بها النزاعات. فضلاً عن ذلك، فإن البلدان الغربية متحمسة بصفة خاصة لطرد طالبي اللجوء الذين يصلون إلى أراضيها وإعادتهم إلى البلدان النامية.

وإزاء هذه الخلفية، تواصل دول المليار الذهبي الإغراب عن قلقها بشأن حالة لاجئي أوكرانيا. بينما لا تذكر أن عدداً كبيراً من هؤلاء اللاجئين قد اتجهوا إلى روسيا. وتُطبق معايير مزدوجة مفضوحة، تقسم العالم إلى مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنين من الدرجة الثانية.

ولا يزال الاتجاه نحو التسييس يُطبق على العودة الطوعية للاجئين السوريين. فعلى مدى عدة سنوات، عرقل الغرب عودتهم إلى وطنهم، بما في ذلك من خلال عرقلة تنفيذ المشاريع الإنسانية. ويصرح الغرب الآن بأنه يقدم بالفعل مساعدات للسوريين ولكنه يواصل فرض جزاءات انفرادية على دمشق تؤثر في المقام الأول على المواطنين العاديين. والحالة مبهمة في مخيمي الهول وروج الرهيبيين للاجئين اللذين لجأ إليهما آلاف النساء والأطفال الذين فروا من القصف الكاسح على الرقة وهجين وباغوز. ونحن على ثقة بأن مفوضية شؤون اللاجئين ستواصل تقديم المساعدة في تنفيذ مبادرات العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم.

وننوه بجهود المفوضية لتقديم المساعدة للأوكرانيين النازحين داخلياً. ولنتذكر أنه في عام 2014، وبعد الانقلاب في أوكرانيا، فرّ إلى روسيا مئات الآلاف من سكان أوكرانيا الروس والناطقين بالروسية. واستمر النزوح الجماعي من أوكرانيا إلى روسيا في السنوات اللاحقة نتيجة للقصف المتواصل من قبل القوات المسلحة الأوكرانية للبلدات المسالمة في دونباس. والتمس قرابة 5 ملايين شخص المأوى في المناطق الروسية وتواصل روسيا بذل كل ما في وسعها لاستيعابهم وإعادة توطينهم وتقديم المساعدة الشاملة لهم. ويمكن لممثلي المفوضية في موسكو أن يروا بأنفسهم فعالية العمل المُضطلع به في مختلف المناطق الروسية لضمان ظروف معيشية لائقة للاجئين.

في سياق حالة اللاجئين، تبرز القارة الأفريقية كمثال على ذلك. على الرغم من كل الصعوبات الاقتصادية، ما زالت البلدان الأفريقية تضرب منذ سنوات مثلاً يُحتذى به في التضامن وتقديم المساعدة للنازحين، بخلاف البلدان الغربية. لذلك يحق للبلدان الأفريقية التعويل على الدعم والاعتراف الدوليين. ونشاط القلق بشأن الحالة الصعبة التي يعيشها الشعب السوداني بسبب النزاع المسلح المستمر منذ أكثر من عامين. وتحمل جميع دول الجوار، بما فيها مصر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وإثيوبيا وجنوب السودان، عبء تدفقات اللاجئين. وقد استوعبت هذه البلدان مجتمعة حوالي مليوني سوداني. يقترب عدد النازحين داخلياً في البلد من 11 مليون شخص. وتُحتم تلك الحالة ضرورة تعزيز المساعدات المقدّمة لحكومة السودان بشكل منهجي لمواجهة جميع جوانب المشكلات الإنسانية. وأود أن أؤكد على أهمية إقامة التعاون مع حكومة السودان التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن استقرار الحالة في البلد، وتعزيز الأمن، ومعالجة العدد الكبير من القضايا المرتبطة بالنازحين داخلياً واللاجئين.

أخيراً، أود مرة أخرى أن ألفت انتباه الأعضاء إلى محنة اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط. عاماً بعد عام، لا يزال البحر الأبيض المتوسط يشكل مقبرة جماعية للعديد من أولئك الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا. ولا تزال الوفيات المروعة والمأساوية في البحر تحدث على نحو منتظم. وفي الوقت نفسه، ما زلنا لا نرى أي محاولات لتقديم المساعدة أو الاستجابة من أوروبا الغربية. فبدلاً من مساعدة من هم في محنة، تدفعهم البلدان الأوروبية عمداً خارج حدود ولايتها، وتحكم على الناس بالموت المحتم. وهم يواصلون التدخل في عمل تلك المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي تساعد اللاجئين. إنّ الحالة لا تُحتمل سواء من منظور القانون الدولي أو من منطلق الإنسانية الخالصة. الناس يموتون، ولكن لا أحد يُحاسب على ذلك. ومن الواضح أن الحالة لن تتغير ما لم تخصص موانئ آمنة للاجئين الذين تم إنقاذهم والذين تم اعتراضهم في البحر ليتمكنوا من النزول إلى الشاطئ، وفقاً لقواعد القانون البحري الدولي. وندعو المفوض السامي إلى مواصلة تركيزه على منطقة البحر الأبيض المتوسط ومواصلة حثّ الاتحاد الأوروبي على الوفاء بالتزاماته الدولية وإظهار المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

ختاماً، نود أن نؤيد دعوة السيد غراندي فيما يتعلق بضرورة الاستمرار في تمويل الجهود الإنسانية على الرغم من الصعوبات المالية. ومن جانبنا، نود أن نشير إلى أن روسيا، رغم جميع القيود المالية، تمكّنت الأسبوع الماضي من تخصيص مليوني دولار لدعم أنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على إحاطته المستتيرة. وقد كانت إحاطته اليوم مؤثرة حقاً.

أتذكر أن المفوض السامي قد قام في العام الماضي، في مجلس الأمن، بوصف حالة غير مسبوقة فيما يتعلق بالنزوح القسري (انظر S/PV.9641). وعلى حد وصفه اليوم، ومنذ ذلك الحين، تفاقمّت الأزمة أكثر فأكثر، حيث وصل عدد النازحين قسراً إلى أكثر من 122 مليون شخص. لا تحكي الأرقام سوى جزء من قصة المعاناة الكارثية لأولئك الذين أجبروا على الفرار من منازلهم. وهو ما يمثل في جزء منه افتقارنا للجهد الجماعي والإرادة في اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي ضوء ذلك، أود أن أطرح النقاط الأربع التالية.

أولاً، يجب على مجلس الأمن إظهار القيادة في المزيد من التعاون العملي المنحى للقضاء على الأسباب المباشرة للنزوح القسري. إن النزوح القسري هو نتيجة مباشرة لانتهار السلام والأمن، مما يجعل الناس يشعرون بانعدام الأمن والحماية. وعندما يكون إنهاء النزاعات أمراً بعيد المنال، فإننا ملزمون بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين في زمن الحرب. إلا أن هذه المسؤولية يتم إهمالها بشكل متزايد، كما يتضح بوضوح في النزاعات الأخيرة الجارية، بما في ذلك في غزة والسودان وأوكرانيا. لذلك يجب على مجلس الأمن أن يتحدث بصوت واحد للحث على الوقف الفوري للأعمال العدائية بين أطراف تلك النزاعات. وينبغي أن ينظر المجلس أيضاً، عند الاقتضاء، في اتخاذ قرارات ملزمة لضمان امتثال جميع الأطراف المعنية للقانون الدولي الإنساني.

ثانياً، يجب أن نسلط المزيد من الضوء على أولئك الذين لا خيار أمامهم سوى الفرار من ديارهم بسبب الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان الأساسية والمخاطر الإنسانية والذين يواجهون خطر الاضطهاد والتعذيب أو غير ذلك من الأعمال الوحشية إذا ما أُجبروا على العودة. والهاربون من كوريا الشمالية مثال على ذلك. في هذا السياق، نحث جميع الدول الأعضاء على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، كما هو منصوص عليه في اتفاقية اللاجئين واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ثالثاً، لا بد من اتباع نهج متعدد الأوجه لمعالجة نقص التمويل في وقت تواجه فيه جميع وكالات الأمم المتحدة قيوداً مالية شديدة. ومن الضروري مساعدة العاملين في المجال الإنساني والبلدان المضيفة على معالجة الأزمات الإنسانية بطريقة سريعة ومرنة. وانضماماً إلى الجهود الرامية إلى تعزيز المرونة، قامت حكومة بلدي بزيادة مساهمتها السنوية غير المخصصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بخمسة أضعاف العام الماضي، وقررت الإبقاء عليها عند مستوى مماثل هذا العام. وفي هذا الصدد، أوصي بأن تقوم المفوضية بتنوع مصادر تمويلها لتعزيز مرونة أساسها المالي. ويمكن للتمويل من مختلف أصحاب المصلحة أن يساهم في تحقيق هذا الهدف، كما هو الحال في مثال جمهورية كوريا، حيث تمثل مساهماتها من الجهات المانحة الخاصة ما يقرب من نصف إجمالي تمويلها للمفوضية.

وأخيراً، يجب علينا تقديم الدعم المستمر حتى يتم حل مشكلة النزوح القسري في نهاية المطاف من خلال العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين، مع إعادة إدماجهم بشكل مستدام في بلدانهم الأصلية أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. ويمكننا أن نأخذ سورية كمثال على ذلك، فهي منشأ أكبر عدد من النازحين في العالم. وبينما نرحب بسقوط نظام الأسد، يجب أن ندرك أن هذه ليست سوى الخطوة الأولى نحو حل مشكلة اللاجئين السوريين. إن الجهود الدؤوبة لدعم سيادة القانون وتعزيز العدالة والمصالحة وحماية حقوق الإنسان ضرورية لضمان إعادة دمج العائدين طواعية في مجتمعاتهم بنجاح. ومثل هذا التقدم لن يعود بالنفع على سورية والبلدان المجاورة لها فحسب، بل سيساهم أيضاً في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

ختاماً، وكما هو منصوص عليه بوضوح في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، لا يمكن حل مشكلة اللاجئين دون تعاون دولي، ويعتمد التنسيق الفعال في الاستجابة لهذه المشكلة على تعاون الدول مع المفوضية. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لمعالجة قضايا اللاجئين.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المفوض السامي غراندي على الإحاطة التي قدمها اليوم وعلى تقييمه الصريح لأزمة النزوح المستمرة. وتدعم غيانا العمل الحاسم الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتثني على المفوض السامي غراندي وفريقه لمواصلة تقديم المساعدة والحماية المنقذة للحياة لملايين النازحين حول العالم، على الرغم من تزايد عدد التحديات.

نحن بلا شك في عصر تتصاعد فيه التوترات الجيوسياسية، مما يؤدي إلى مستويات غير مسبوقة من العنف المسلح والنزوح. فقد نزح أكثر من 120 مليون شخص قسراً في عام 2024. وتكشف لمحة عالمية عن أن تقاوم عنف العصابات في هايتي، في الأمريكتين، الذي تغذيه الأسلحة المهربة من الخارج أدى إلى نزوح أكثر من مليون شخص داخلياً. وفي أفريقيا، أدت النزاعات في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نزوح حوالي 30 مليون شخص من النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء من ديارهم. وفي آسيا، نزح أكثر من 3,5 مليون شخص داخلياً في ميانمار. وأدت أكبر حرب في القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية إلى نزوح أكثر من 10 ملايين أوكراني من ديارهم، كما ذكرنا المفوض السامي غراندي، وما زلنا نشهد نزوحاً متكرراً في غزة.

تشكل الزيادة في النزوح الناجم عن النزاعات وإعادة التوطين غير الطوعي تحدياً كبيراً للمنظمات الإنسانية والإنمائية التي تعاني أصلاً من ضغوط فيما يتعلق بالتمويل على الصعيد العالمي. في عام 2025، هناك حاجة إلى ما يقدر بـ 10,2 بلايين دولار أمريكي لتوفير الحماية والمساعدة المنقذة للحياة لأكثر من 139 مليون شخص من النازحين قسراً وعديمي الجنسية. هذه الأرقام مذهلة وتتطلب اهتمامنا العاجل، خاصة مع استمرار اتساع الفجوة بين الاحتياجات والالتزامات، مما يترك القطاع الإنساني يعاني من نقص حاد في التمويل.

لا أحد منا بمعزل عن آثار أزمة النزوح المستمرة - سواء بشكل مباشر، من خلال تدفق الناس عبر حدودنا أو بشكل غير مباشر من خلال مجموعة الآثار الجانبية التي تولدها. جميعنا متضررون. أما بالنسبة للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل التي تستضيف 71 في المائة من اللاجئين في العالم وغيرهم من المحتاجين إلى الحماية الدولية، فإن الآثار المترتبة على أنظمتها الاجتماعية وميزانياتها الوطنية شديدة. ففي قطاع الصحة وحده، يقدر تحليل عالمي لتكاليف إدماج اللاجئين في الخدمات الصحية الوطنية أن القيام بذلك سيتطلب 11 بليون دولار سنوياً.

إن حتمية تسريع الاستجابة العالمية واضحة. يجب أن نكثف جهودنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين قسراً. وفي الوقت نفسه، يجب معالجة العوامل المسببة للنزاع والنزوح بمزيد من الإلحاح. إن النزوح الجماعي ما هو إلا أحد أعراض علل الحرب والعنف وعدم الاستقرار الاقتصادي. كما أصبح تغير المناخ أيضاً مسبباً رئيسياً للنزوح. ووفقاً للتقرير العالمي حول النزوح الداخلي لعام 2024، تسببت الكوارث

المرتبطة بالطقس في نزوح 220 مليون شخص داخليًا خلال السنوات العشر الماضية. وعلاوة على ذلك، فمع تأثير الكوارث المناخية على بلدان المقصد، تضيق خيارات الهروب، مما يخلق أزمة نزوح طويلة الأمد. كما يجب أن نعترف بوجود الهجرة كنتيجة للنزاع وعامل مسبب له في آن واحد.

وإذا فشلنا في مواجهة هذه التحديات، فسوف نخلق دوامة من المآسي المتفاقمة التي لا نهاية لها على صعيد العالم. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من بين الحلول الأساسية المتاحة. غير أنه لا يمكن للوكالة أن تتحرك بمفردها؛ فهي تحتاج إلى تعاون ودعم جميع الدول الأعضاء، ويجب أتزويدها بالموارد اللازمة للوفاء بولايتها بفعالية. ويشمل ذلك الموارد المالية. ونحيط علماً أنه منذ شباط/فبراير، لم تتلق المفوضية سوى 14 في المائة من التمويل المطلوب.

وتواصل غيانا أيضاً الدعوة إلى اتباع نهج شامل واستراتيجي لمعالجة أوجه القصور في مجال التنمية التي تكمن وراء الغالبية العظمى من النزاعات. إن تكلفة التقاعس عن العمل والفشل في تحديد الأولويات والاستثمار في التنمية ومنع نشوب النزاعات هي ببساطة باهظة جداً.

وختاماً، يجدر بنا أن نكرر أن عمل المفوضية وشركائها حيوي الأهمية. يمكننا بل ويجب علينا تمكينها من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، كالمأوى والمياه والرعاية الصحية والتعليم. وتلتزم غيانا بالحفاظ على الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتعزيزها وستواصل الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم للمفوضية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي غراندي على إحاطته.

تشيد الصين بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لوجودها الطويل الأمد في المناطق التي تعاني من النزاعات وما تقدم من مساعدات لملايين اللاجئين. وسنواصل دعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوض السامي غراندي في النهوض بالقضية الإنسانية النبيلة. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للمفوض السامي غراندي على جهوده خلال السنوات القليلة الماضية.

في الوقت الحالي، يتسم الوضع الدولي بالتعقيد والتقلب، مع توترات جيوسياسية شديدة، وأعمال تتمر أحادية الجانب، وتعرض الاقتصاد العالمي للصدمات. وفي ظل هذه الخلفية، أصبح وضع اللاجئين العالمي أكثر خطورة وصعوبة. ووفقاً لتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فقد تعرض أكثر من 120 مليون شخص للنزوح القسري على مستوى العالم، وهذا العدد في ارتفاع طيلة 12 عاماً متتالياً. ومما ينفطر له القلب ملاحظة أن عدداً كبيراً من اللاجئين، وخاصة النساء والأطفال، يواجهون صعوبة في الحصول على المساعدات ويعانون من الجوع والنزوح.

إن حل مشكلة اللاجئين يتطلب تعزيز التعاون الدولي والاستجابة الشاملة والمنهجية. في الآونة الأخيرة، قام بلد معين بخفض المساعدات الخارجية بشكل كبير، واضطرت العديد من المنظمات الإنسانية إلى تقليص أنشطتها في مجال المعونة. وهذه بلا شك ضربة قوية لإغاثة اللاجئين، وقد ينزح المزيد من اللاجئين نتيجة لذلك. وتتمثل الأولوية القصوى في جمع الأموال بأسرع وقت ممكن لمساعدة اللاجئين

المكروبيين. إن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف 70 في المائة من جميع اللاجئين. وتدعو الصين البلدان المتقدمة إلى تحمل مسؤولياتها من خلال الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدات وتقديم المزيد من الدعم للبلدان المستضيفة للاجئين والمنظمات الإنسانية المتعددة الأطراف.

إن الحروب والنزاعات من أهم الأسباب التي تدفع الناس إلى الفرار من أوطانهم. وينبغي على مجلس الأمن تعزيز وقف إطلاق النار ووقف العنف وبدء الحوار والتفاوض والبحث عن حلول سياسية. ويجب على البلدان المعنية أن تتوقف عن إثارة المواجهات وإشعال فتيل النزاعات على الساحة الدولية والتخلي عن الأحادية وسلوك الهيمنة والتمتر. وينبغي على جميع الأطراف دعم البلدان الخارجة من النزاع في تسريع عملية التعافي وإعادة الإعمار، وتعزيز قدرتها على التنمية المستقلة وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

قبل قليل، أشار المفوض السامي غراندي وزملاء آخرون إلى التحديات الإنسانية الشديدة التي تواجهها العديد من المناطق في العالم، وهو ما أثار مشاعر الصين. ففي فلسطين، أدت جولة جديدة من الصراع إلى أزمة إنسانية خانقة لأكثر من مليوني شخص يعانون في غزة. وينبغي أن تكون مساعي وقف إطلاق النار أولوية قصوى. يجب على المجتمع الدولي أن يكون واضحاً على نحو قاطع في معارضة أي تهجير قسري لسكان غزة وأي محاولة لضم الأراضي في غزة أو الضفة الغربية. في سورية، أدى التقلب المتكرر للحالة إلى إثارة مشكلة لاجئين خطيرة، مما يشكل تحدياً للتنمية المستقرة في المنطقة والبلد. ويجب على السلطات السورية الإسراع في عملية سياسية جامعة، والوفاء بالتزاماتها في مكافحة الإرهاب بشكل فعال، واستعادة السلام والاستقرار في سورية في أقرب وقت ممكن، وتسهيل عودة اللاجئين.

وفي القارة الأفريقية، تتداخل وتتشابك النزاعات المسلحة والإرهاب والاضطرابات السياسية وأوجه قصور التنمية، كما أن الحالة الإنسانية شديدة الخطورة بشكل خاص. ففي مناطق مثل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والساحل وحدها، نزح عشرات الملايين من الأشخاص. ويجب على المجتمع الدولي أن يعالج أعراض المشكلة وأسبابها الجذرية من منظورات متعددة، بما في ذلك على الجبهات السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لتوجيه الموارد نحو أفريقيا وزيادة الدعم والمساعدة للبلدان الأفريقية.

إن الصين بصفتها دولة طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، التزمت دائماً بروح الإنسانية، وشاركت بنشاط في التعاون الدولي في مجال اللاجئين وقدمت المساعدة للبلدان المعنية في التعامل مع قضايا اللاجئين من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي ودعم التعددية بحزم والمساهمة في تحسين النظام العالمي لحماية اللاجئين وحل مشكلة اللاجئين.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المفوض السامي فيليبو غراندي

على إحاطته.

كما أوضح بالفعل، فإن مجلس الأمن، وسط تزايد النزاعات في السنوات الأخيرة، فشل في التوصل إلى الحلول السياسية اللازمة لوضع حد للنزوح القسري. وكما قلنا في هذه القاعة من قبل، لقد حان الوقت لكي نعيد الأمم المتحدة - وتحديدًا مجلس الأمن - إلى المقصد الأصلي منهما: صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال التسوية السلمية للنزاعات. وهذه هي مسؤوليتنا بصفتنا أعضاء في المجلس - أن نرسم طريقًا للمضي قدما يمكن أن ينهي أهوال النزاعات.

ولكن لا يمكن لدولة واحدة أن تفعل ذلك بمفردها. إن الأمم المتحدة موجودة من أجل العمل الجماعي والعمل الجماعي يتطلب مسؤولية جماعية. ويتعين على جميع الدول الأعضاء تقاسم عبء الاستجابة الإنسانية للنزاعات بشكل أفضل. وقد تحملت الولايات المتحدة هذا العبء بشكل غير متناسب لعقود من الزمن. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجدداً أن الاستجابة للنزوح القسري ينبغي أن تسترشد بالمبادئ الأساسية للسيادة الوطنية وأمن الحدود وسيادة القانون.

على مدار العام المنقضي، تفاقمت النزاعات في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وغيرها من الدول.

أما فيما يتعلق بالحرب بين إسرائيل وحماس، فما من أحد يريد أن يرى الفلسطينيين في غزة يعانون من الجوع والعطش. وتدعم الولايات المتحدة تدفق المساعدات الإنسانية مقترنا بضمانات لكفالة عدم تحويل المساعدات أو نهبها أو إساءة استخدامها من قبل حركة حماس أو حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الإرهابيتين. ولكن فلنتذكر أن حماس تتحمل وحدها المسؤولية عن الحرب التي أطلقتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عندما ارتكبت أسوأ مذبحه لليهود منذ محرقة اليهود واختطف أكثر من 250 رهينة، وكذلك عن استئناف الأعمال العدائية في آذار/مارس بعد رفض حماس لمقترحات متعددة.

وحتى في خضم هذا الوقت من النزاع، هناك بعض أسباب الأمل. ففي سورية، مع رحيل الأسد، هناك إحساس جديد بالأمل بين ملايين اللاجئين الذين يرون في سورية مستقبلاً للعيش في وطنهم وقد عاد الكثير منهم إلى ديارهم - خاصة أولئك الذين بقوا بالقرب من ديارهم ولم يحاولوا القيام بالرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى أوروبا.

وتسعى الولايات المتحدة إلى بناء مستقبل تتمتع فيه سورية بالاستقرار وتحترم الحقوق الإنسانية لأبناء شعبها وحرّياتهم وترفض الإرهاب والنفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار ولا تشكل تهديداً لجيرانها. ونعتقد أن العديد من اللاجئين والمهاجرين السوريين لديهم آمال مماثلة لبلدهم.

وبالانتقال إلى أوروبا، دعا المجلس إلى إنهاء سريع للحرب في أوكرانيا وقد استثمرت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من رأس المال السياسي من أجل تحقيق ذلك السلام. وإذا أمكن التوصل إلى تسوية دائمة، سيتمكن ملايين الأوكرانيين من العودة إلى ديارهم.

ومن شأن تحقيق السلام الدائم في تلك النزاعات أن يرسّي الأساس لعودة ملايين النازحين بأمان إلى ديارهم وازدهار الاقتصادات الإقليمية. وتدعو المجلس إلى مضاعفة الجهود لحل وإنهاء الأزمات التي تؤدي إلى نزوح طويل الأمد.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على ما أبداه من قيادة متميزة طوال فترة ولايته. وتعرب الدانمرك عن دعمها الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وعن تقديرها العميق لجميع أولئك الذين يعملون بلا كلل لمساعدة اللاجئين والنازحين قسراً في العالم.

إننا في مرحلة استثنائية. وكما سمعنا من المفوض السامي اليوم، فقد تعرض عدد مهول من الأشخاص يبلغ 123 مليون شخص للتهجير قسراً في جميع أنحاء العالم. ولا تزال النساء والفتيات هن الأكثر معاناة. وأزمة النزوح هذه لها دوافع عديدة، أهمها انتشار النزاعات وطول أمدها، إلى جانب التجاهل الواسع النطاق لنص القانون الدولي الإنساني وروحه.

كما يستمر تأثير الصدمات المناخية في التزايد. وهذا يمثل تحدياً جديداً للعمل الإنساني والتضامن في القرن الحادي والعشرين.

ومن ميانمار إلى سورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، شهدنا أعمال عنف وهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، مما أدى إلى مستويات مذهلة من النزوح.

وفي السودان، وهو مسرح أكبر أزمة نزوح في العالم، اضطر أكثر من ثلث السكان إلى الفرار من ديارهم ويحتاج أكثر من 60 في المائة من السكان إلى مساعدات إنسانية طارئة.

وفي أوكرانيا، أدت الهجمات على البنية التحتية المدنية وتلويث الأراضي الزراعية والضربات المتكررة على المناطق المأهولة بالسكان إلى أكبر أزمة لاجئين ونازحين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية؛ مع فرار ما يقرب من 7 ملايين شخص عبر الحدود ونزوح 3,7 مليون آخرين داخلياً.

وفي غزة، يُحرم السكان جميعاً، ومعظمهم من اللاجئين، من المساعدات الإنسانية. وقد انهار نظام الرعاية الصحية. وجُرمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأصبح العمل الإنساني نفسه هدفاً.

وإذ أضاع هذه الأمثلة المقلقة للغاية في الاعتبار، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن يُسمح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني دائماً بدعم السكان الأكثر ضعفاً. وفي حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، يجب أن يكون لديها إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى المحتاجين. وهذا هو الشرط المسبق الأساسي لأي استجابة معقولة. كما أنه واجب على جميع أطراف النزاع. وفي هذا الصدد، يجب على المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يرفضوا بشكل قاطع الاستخدام المتعمد للعوائق البيروقراطية والإدارية لحرمانهم من إمكانية الوصول تلك. وسواء كانت تلك الأساليب قد فرضتها دول أو جهات من غير الدول - من غزة إلى أوكرانيا والسودان - فإنه لا يمكن التغاضي عنها. وفي الحالات القصوى، تعتقد الدانمرك أن من واجب المجلس استخدام الأدوات المتاحة له للتغلب على هذه العوائق.

ثانياً، أفخر بأن أقول إن الدانمرك هي حالياً رابع أكبر مانح لمفوضية شؤون اللاجئين وهي مانح مهم لمنظومة العمل الإنساني الأوسع نطاقاً. ومع ذلك، وكما قال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فإنه يجري إعادة هيكلة منظومة العمل الإنساني. وتخضع المفوضية نفسها لتعديلات تنظيمية جذرية ستؤثر على قدراتها الأساسية وقدرتها على التواصل أثناء العمليات. وخلال هذه الفترة من التغيير، يجب أن ندعم بشكل جماعي المفوضية في الحفاظ على قدرتها على دعم الجوانب الأساسية من ولايتها بالتركيز بشكل أكبر على الحماية والحلول الدائمة والاستجابة لحالات الطوارئ.

وفي السنوات القادمة، يتعين أن نزيد دعمنا ليس للأشخاص النازحين قسراً فحسب، ولكن أيضاً للدول والمجتمعات المضيفة التي تؤويهم. وببساطة، سيتعين علينا فعل المزيد بموارد أقل وأن نتجاوز النهج الإنسانية التقليدية عند القيام بذلك. غير أنه يجب المضي في هذه النهج بطريقة تدعم المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الاستقلالية والنزاهة والحياد والإنسانية. وبالمثل، يجب ألا يمس ذلك بالأخلاقيات التي يقوم عليها العمل الإنساني والتضامن.

أخيراً، إذا أردنا تجنب عالم تسوده الفوضى، يجب على المجلس ألا يقتصر على معالجة الأعراض الإنسانية للآزمات الحالية فحسب، بل يجب أن يعالج الدوافع السياسية الكامنة وراءها، كما دعا المفوض السامي. ويجب أن يظل تركيز المجلس منصباً على إيجاد حلول سياسية للنزاعات مع ضمان أن يظل العمل الإنساني قائم على المبادئ مصوناً وممكناً. ويجب ألا تكون الالتزامات الإنسانية مشروطة أو خاضعة للمفاوضات السياسية.

في الختام، تؤكد الدانمرك مجدداً دعمها الثابت لمفوضية شؤون اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وتمثل هذه الوكالة تعددية الأطراف في أفضل حالاتها - بوجود التزام مشترك بالتضامن مع الأشخاص الذين اقتلَعوا من ديارهم وجُردوا من ممتلكاتهم بقسوة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في الاعتماد على قيام الدانمرك بدورها.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر، بدوري، السيد غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على عرضه وعلى تقديمه لآخر المستجدات بشأن عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. كما نود أن نشكره على توجيهه لنا في العديد من النزاعات من منظور اللاجئين المدنيين والنازحين داخلياً. ونعرب عن تقديرنا لمناشدته المؤثرة لأعضاء مجلس الأمن.

لقد أُجبر عدد قياسي من النساء والرجال والأطفال هذا العام على النزوح من أماكن كانوا يعتبرونها أوطانهم.

وخطمت أرقام قياسية جديدة حيث تتعرض مجتمعات بأكملها، مثل مجتمع غزة، للاجتثاث من جذورها بسرعة شرسية.

ويواصل الأوكرانيون الفرار من القصف بينما يدعو مجلس الأمن إلى السلام.

وفي السودان وحده، كما ذكر العديد من الزملاء، يهيم الآن ما يقرب من 13 مليون شخص - أي ما يقرب من ثلث السكان - بحثاً عن الأمان. وهذه ليست مجرد أرقام؛ إنها مظهر لعالم يمر بمحنة، مظهر لأشخاص دُفعوا إلى هذه الفقر والجوع وتعرضوا للمرض والعنف والاستغلال وسوء المعاملة. وبالنسبة للنساء والفتيات النازحات، يشمل ذلك زيادة مخاطر العنف الجنسي والجنساني.

وهناك حقيقة واحدة تختبئ وراء كل أولئك الأشخاص الذين تحطمت حياتهم: الإمعان في تجاهل القانون الدولي الإنساني. ونشهد تأكله بسرعة متزايدة. تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية حماية القوانين التي استرشدت بها البشرية خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى ثلاث نقاط، ثلاثة اتجاهات ينبغي أن يسلكها المجلس والمجتمع الدولي من أجل وقف هذه الاتجاهات الخطيرة وعكس مسارها.

الاتجاه الأول هو إنقاذ الأرواح وحماية الناس وتمكين العون. إننا نطالب بالحماية المطلقة للمدنيين - دائماً وفي كل مكان. تشمل هذه الحماية كل عامل في المجال الإنساني وكل موظف من موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، سواء منهم من نُقل جواً من مكان بعيد أو عُيّن من المجتمعات التي يخدمونها. وليست إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مسألة تقديرية؛ بل هي التزام قانوني لكل بلد بموجب القانون الدولي.

والاتجاه الثاني هو مواجهة عاصفة النزوح الناجمة عن تغير المناخ. وكما فعلت غيانا، نريد أن نشير إلى الكارثة التي تجري في صمت: ألا وهي تغير المناخ. إن آثارها تمثل تحدياً يومياً متزايداً يتطلب تعزيز التعاون والعمل. فالفيضانات الناجمة عن المناخ والحرائق والجفاف لفترات طويلة قد أضحت الآن عاملاً يدفع الأسر لتخرج من ديارها بلا رحمة مثل أي رجل مسلح أو قنبلة. ويؤدي التدهور البيئي وندرة المياه إلى توسيع دائرة النزاعات القائمة وزرع بذور نزاعات جديدة، وهو يصيب المدنيين أكثر من غيرهم أثناء الحرب وبعدها. لذلك نصر على إدماج الاعتبارات المناخية والبيئية على نحو منهجي ودون تأخير في كل مسار من مسارات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.

أما الاتجاه الثالث فهو دعم العاملين في المجال الإنساني وإنهاء حالة انعدام الجنسية. ويعمل المفوض السامي فيليبو غراندي والرجال والنساء في مفوضية شؤون اللاجئين على الخطوط الأمامية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. إنهم يحظون ببالغ احترامنا، ويجب أن يشعروا بدعمنا الملموس ويحصلوا عليه. ويجب علينا كمجلس أن نبذل مزيداً من الجهد فيما يتعلق بحماية العاملين في المجال الإنساني وإنهاء الإفلات من العقاب على الاعتداءات التي يتعرضون لها. وتلتزم سلوفينيا بالاستمرار في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة عن طريق مساعدتها الإنمائية. وهي تلبية احتياجات ضحايا النزاعات والسكان النازحين، وتساعد في عودة اللاجئين بأمان. وصدقنا على اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، وسننضم قريباً إلى التحالف العالمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية.

إذا اتبنا هذه الاتجاهات الثلاثة، فإن الفرص المتاحة لنا لتغيير أسلوب ومضمون الاجتماعات مع المفوض السامي والعديد من الاجتماعات الأخرى في المستقبل ستكون أفضل. فلنكتف جهودنا.

السيد سيكيريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته المتعمقة والواقعية في آن واحد، وعلى الرسائل البالغة الأهمية التي أبلغنا بها. ويود بلدي، اليونان، أن يعرب عن تقديره للمفوض السامي على تقانيه المستمر والشديد في أداء ولايته. ونعرب عن دعمنا الكامل والثابت لعمله الذي تجلّى بوضوح خلال زيارته لبلدنا العام الماضي ولقاءاته مع القيادة السياسية وخلال تفاعلنا المثمر في إطار مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

يواجه العالم حالياً أحد أهم التحديات الإنسانية في عصرنا وهو النزوح القسري لملايين الأشخاص بسبب النزاعات المسلحة، والعنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية، وأثر تغير المناخ. والأرقام غنية عن البيان وتدل على وجود حلقة مفرغة من العنف وتدهور الأوضاع المعيشية، مع ما لذلك من تأثير شديد على الاستقرار والسلام الإقليميين والدوليين. كما يتجلّى في الأرقام واقع صريح: اقتلاع البشر من حياتهم بفعل قوى خارجة عن سيطرتهم. وتشكل الأزمات الجارية في غزة وسورية وأوكرانيا والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وأفغانستان وهايتي وفنزويلا عوامل رئيسية للنزوح القسري.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الأساسية التالية.

هناك سمتان مشتركتان بين جميع النزاعات المذكورة هما التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع وانعدام المساءلة. ولكلتا السمتين أثر مدمر على المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في المجال الإنساني. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن من واجبنا، باعتبارنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نكفل، أولاً، احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ ثانياً، تكثيف العمل الإنساني من أجل دعم اللاجئين والنازحين والبلدان التي تستضيفهم؛ وثالثاً، إيجاد حلول مجدية لعكس اتجاهات النزوح. وستواصل اليونان العمل في إطار مجلس الأمن وخارجه لتحقيق هذه الأهداف.

إن اليونان، بوصفها إحدى دول الاتحاد الأوروبي الواقعة في الخطوط الأمامية التي لا تزال تستقبل أعداداً كبيرة من الوافدين بمختلف فئاتهم، تساهم في تنفيذ ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستضافة عدد كبير - نسبة إلى تعداد سكانها - من اللاجئين وطالبي اللجوء. ويولي بلدي الأولوية لحماية أضعف الفئات، لا سيما النساء والأطفال، الذين يتعرضون للعنف الجنساني والاستغلال والانفصال عن الأسرة، والافتقار إلى التعليم، والصدمات النفسية الطويلة الأمد. ووضعنا نظاماً شاملاً لدعم القاصرين غير المصحوبين بذويهم، يتألف من جملة أمور منها الإيواء والرعاية الصحية والتغذية والتعليم والوصاية والإدماج، على أساس مصالح الطفل الفضلى. وتستند استراتيجيتنا ذات الصلة إلى تعزيز حماية الأطفال، لا سيما من العنف والاستغلال، وتحديد مسارات قانونية لضم أفراد الأسرة من خلال اتفاقات متعددة الأطراف لإعادة التوطين ولم شمل الأسرة.

تطرح إدارة تدفقات اللاجئين تحديات متعددة. وتقع في صميم أولوياتنا الحالية بشأن هذه المسألة ضرورة تحقيق العودة الفعلية. غير أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء ضلوع شبكات التهريب الإجرامية التي

تستغل المعاناة الإنسانية على طول طرق الهجرة، إلى جانب الممارسة الشنيعة المتمثلة في استغلال الهجرة، وهو أمر يتجاهل القانون الدولي تجاهلاً تاماً.

في الختام، أود أن أشدد على أن اليونان، في ظل خلفية محبطة لعالم يعاني من أزمة ويتسم بالنزاعات المسلحة وحالة الطوارئ المناخية وانتهاكات حقوق الإنسان، تدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل القيام بما يلي: التمسك بالقانون الدولي الإنساني؛ معالجة الأسباب الجذرية لأزمات اللجوء والنزوح؛ واختيار الحلول المحلية والإقليمية؛ وزيادة حجم تمويل المساعدة الإنسانية؛ والالتزام بحماية النازحين قسراً.

السيدة سوالو (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الشاملة وأفكاره القيمة. وتشيد سيراليون بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبالمفوض السامي على وجه الخصوص لجهودهما والتزامهما بمساعدة اللاجئين والنازحين.

تشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء تصاعد أزمة النزوح العالمية التي تؤثر على اللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على إلحاح هذه الحالة. فيجري تشريد ملايين الناس من ديارهم قسراً بسبب الاضطهاد والنزاعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث المتصلة بالمناخ وغيرها من الأحداث الكارثية. وبحلول حزيران/يونيه 2024، بلغ عدد النازحين قسراً في العالم رقماً مذهلاً وصل إلى 122 مليوناً، يشمل حوالي 72 مليون نازح داخلياً. إن هذه الزيادة الكبيرة تعطي صورة عن ارتفاع عدد النزاعات في جميع أنحاء العالم. وتتحمل أفريقيا، على وجه الخصوص، عبئاً غير متناسب، حيث تستضيف أكثر من ثلث النازحين قسراً في العالم، بما في ذلك حوالي 22 مليون نازح داخلياً. وتشتد الأزمة بصفة خاصة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدى النزاع المحتدم والهجمات التي تستهدف المناطق المكتظة بالسكان إلى نزوح عدد كبير من الناس.

وفي ضوء الاتجاهات المثيرة للقلق والتحديات المتزايدة التي تواجه السكان النازحين، تود سيراليون تسليط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، نحث مجلس الأمن على ضمان حماية المدنيين النازحين وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من الأطر القانونية القائمة ونداءات المجلس، لا سيما عن طريق القرار 1265 (1999)، لا تزال أطراف النزاع تنتهك التزاماتها. ونشهد أعمال عنف لا هوادة فيها تستهدف جهات معينة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا وميانمار وهابتي، وغالباً ما تستخدم فيها أسلحة مدمرة مثل الطائرات المسيّرة والقذائف التسيارية. ولا تزال عمليات القصف العشوائي، وتدمير البنية التحتية المدنية، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني في غزة تثير القلق الشديد وتشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال النساء والفتيات يتحملن وطأة النزاعات المسلحة والنزوح وأزمة المناخ. وبالإضافة إلى فقدان سبل العيش والتعليم والخدمات الأساسية والقدرة على الإمسك بزمam الأمور، يواجهن مستويات متصاعدة من العنف الجنسي والجسدي. وقد وردت شهادات مروعة من سودانيات هاربات إلى تشاد وكونغوليوات في مخيمات النزوح حول غوما ونساء وفتيات الروهينغا في مخيمات اللاجئين التي طال وجودها في

بنغلاديش. ويزداد ضعفهن وحدة العنف بسبب الكارثة الناجمة عن المناخ. ولا يمكن المبالغة مهما قيل عن هذه المعاناة والوحشية والخوف المستمر، وهو ما يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثانياً، يجب أن يكتف مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل الجهود لضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين إليها وفقاً للقرار 1674 (2006). وهذا أمر حيوي خاصة في ظل تراجع التمويل الإنساني وتزايد القيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة على إيصال المساعدات. ويجب أن يستند الدعم الإنساني المقدّم للنازحين إلى التزام راسخ بالمبادئ الإنسانية، إلى جانب بذل الجهود لتعزيز السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا السياق، ندين بشدة العدد المتزايد من الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما في غزة والسودان، وندعو إلى محاسبة المسؤولين عنها. ويجب أن تعطي عمليات السلام الأولوية لحماية المدنيين وأن تحترم المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وتظل العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين إلى بلدانهم الأصلية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، بما في ذلك في الشرق الأوسط حيث يعود، كما علمنا من إحاطة المفوض السامي اليوم، أكثر من مليون لاجئ سوري إلى ديارهم بعد سنوات من النزاع.

ثالثاً، انطلاقاً من كون سيراليون رئيساً مشاركاً لفريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن وعضواً من أعضاء مجلس إدارة ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، فإنها تنثي على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لقيادتها في إطار الميثاق. وننوه أيضاً بشراكتها مع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني وتعاونها مع وكالات مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية من خلال برامج مثل برنامج تطوير المهارات (SKILL-UP) في أفريقيا والشرق الأوسط. وتوفر هذه المبادرات للنازحين إمكانية الحصول على التدريب والحماية واللجوء وتقدّم المساعدات المنقذة للحياة وتعمل على الحد من حالات انعدام الجنسية. ونرحب أيضاً بالجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لمعالجة مسألة انعدام الجنسية، بما في ذلك اعتماد الاتحاد الأفريقي بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بالجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا في عام 2024.

ختاماً، تكرر سيراليون دعوتها العاجلة الموجهة إلى البلدان والشركاء في التنمية للاستجابة للاحتياجات الملحة للنازحين. ومن المؤسف أن النداء العالمي الذي أطلقته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للحصول على 10,2 بلايين دولار من أجل السكان النازحين وعديمي الجنسية لا يزال يعاني من نقص في التمويل ولم يتلق سوى 1,5 بليون دولار حتى الآن. ونأمل أن تكون إحاطة اليوم بمثابة حافز للعمل، بما في ذلك من خلال اعتماد سياسات رحيمة معنية باللاجئين واللجوء تستجيب للاحتياجات.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أبدأ بشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على إحاطته الشاملة والمقنعة وتقييمه الواقعي لحالات النزاع في جميع أنحاء العالم وآرائه بشأن الدور الحاسم للمجلس في معالجة تلك الأزمات بفعالية. ونثني على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لجهودها الدؤوبة الرامية إلى حماية ملايين النازحين حول العالم ومساعدتهم. ونتمنى للمفوض السامي كل التوفيق. فقد تكون هذه، كما أشار، آخر إحاطة دورية يقدمها أمام المجلس.

لا شك أن أزمة النزوح العالمية بلغت أبعادا كارثية. ويتعرض أكثر من 120 مليون شخص في جميع أنحاء العالم للنزوح القسري على النحو الذي أشار إليه الأعضاء اليوم. وهذه ليست مجرد إحصائيات، بل تمثل حياة البشر وآمالهم ومستقبلهم الذي حطمه العنف والظلم. وتكمن جذور الأزمة في النزاع والاضطهاد والاحتلال الأجنبي والتفاوتات الراسخة. ولا تزال هذه المآسي التي صنعها الإنسان تجبر الملايين على الفرار من ديارهم بلا زاد في كثير من الأحيان سوى الأمل. ولكن حتى مع استمرار ارتفاع معدلات النزوح، تظل الاستجابة العالمية غير متكافئة وغير عادلة وغير كافية على الإطلاق. ولا تزال البلدان النامية، التي تواجه الكثير منها تحديات اجتماعية واقتصادية خاصة بها، تتحمل العبء الأكبر. وفي الوقت نفسه، يتزايد انكفاء الدول المتقدمة على ذاتها على الرغم من مواردها الكبيرة والتزاماتها الأخلاقية. وأقيمت حواجز مادية وسياسية وأغلقت الأبواب أمام أشد الناس حاجة.

لا يزال الشرق الأوسط متأثرا بشدة بعواقب النزاعات التي لم تُحل والاحتلال غير القانوني، مما أدى إلى بعض أطول أزمات النزوح أمدا في العالم. ولم يُنفذ بعد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، كما أكدته قرار الجمعية العامة 194 (د-3). وتسبب الاحتلال الطويل الأمد ودورات العنف المتكررة في موجات متتالية من اللاجئين الفلسطينيين. ولا يزال الملايين من النازحين الآخرين من سورية واليمن وغيرها من مناطق النزاع في جميع أنحاء المنطقة ينتظرون الظروف المواتية للعودة الطوعية والأمن والكرامة. وتبعث الحالة في السودان على القلق بالقدر ذاته. فقد أدى النزاع المستمر إلى نزوح الملايين داخل حدود السودان وخارجها. ولا بد من بذل جهود عاجلة ومتضافرة لإنهاء العنف وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة. وفي أماكن أخرى، تزيد الأزمات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والساحل وأوروبا من تفاقم تحدي النزوح العالمي.

لقد أنتجت عقود من النزاع والانهيار الاقتصادي واستمرار انعدام الأمن في أفغانستان إحدى أطول حالات اللجوء أمدا في التاريخ. وعلى مدى أكثر من أربعة عقود، حافظت باكستان على أحد تقاليدھا التي تفخر بها من تعاطف وكرم ضيافة باستضافتها أحد أكبر وأقدم تجمعات اللاجئين في العالم. ووفرت باكستان المأوى والحماية والفرص لملايين الأفغان على الرغم من التحديات الاقتصادية والأمنية ذات الصلة، بالإضافة إلى تيسير إعادة توطين المواطنين الأفغان في بلدان ثالثة.

لم يعد الهيكل القائم، الذي وُضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لمعالجة حالات اللاجئين ملائما لحقائق اليوم المعقدة. ولم يُنفذ إلى حد كبير مبدأ التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وفي الوقت الذي تستضيف فيه البلدان النامية 85 في المائة من اللاجئين في العالم، تواصل العديد من البلدان المتقدمة تقليص المساحة المتاحة للجوء وتشديد سياسات الهجرة وتقليص الحصص المخصصة لإعادة التوطين. وهذا ليس تقاسما للأعباء، بل تحويل للأعباء. ولا بد من إعادة التفكير بصورة أساسية في هذا الأمر على وجه الاستعجال. وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط أساسية.

أولاً، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للنزوح. ويجب أن يتخذ المجلس إجراءات حازمة لمنع نشوب نزاعات جديدة وتسوية النزاعات المطوّلة وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات وفقاً للقانون الدولي. ويجب رفض التهجير القسري رفضاً قاطعاً.

ثانياً، يجب تفعيل التقاسم المنصف للأعباء والمسؤوليات. ويجب أن يقدّم الدعم الإنساني والإنمائي إلى البلدان المستضيفة للاجئين في الوقت المناسب على نحو يمكن التنبؤ به ومن خلال المنح وليس القروض التي تزيد من استنزاف القدرات الوطنية. ونحث الجهات المانحة أيضاً على زيادة المساهمات المالية المقدّمة للمفوضية بصورة كبيرة، بما يتناسب مع الحجم المتزايد للنزوح على الصعيد العالمي.

ثالثاً، ندعو البلدان المتقدمة إلى وضع خطط متعددة السنوات لإعادة التوطين بحصص ثابتة وضمان في الوقت نفسه أن تكون عمليات إعادة التوطين فعالة وقابلة للتنبؤ وشاملة. ويجب على الدول التي لديها موارد أكبر أن تتيح أيضاً المزيد من السبل القانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء.

أخيراً، يجب إعطاء الأولوية للعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج المستدام. ومن الضروري تمويل البرامج بالكامل وزيادة المساعدات الإنمائية للبلدان الأصلية، والاستثمارات في البنية التحتية الحيوية لتهيئة الظروف للعودة الآمنة والكريمة.

وتؤمن باكستان إيماناً راسخاً بأن الطريق إلى الأمام واضح. يجب معالجة الدوافع الرئيسية للنزوح - أي النزاعات التي لم تُحلّ والاحتلالات الأجنبية والحرمان المنهجي من الحقوق - من خلال الإرادة الجماعية والعمل الفعال للمجلس والمجتمع الدولي. وهذا الواجب ليس مجرد التزام سياسي. بل هو واجب أخلاقي متجذر بعمق في تاريخ البشرية. وفي التقاليد الإسلامية، تمثل الهجرة - هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم - رمزاً خالداً للسعي إلى الأمان والكرامة والعدالة في مواجهة الاضطهاد. ومن تلك الرحلة يبدأ التقويم الإسلامي - وذلك تذكير بأن الهجرة، رغم أنها ولدت من رحم المشقة، يمكن أن تؤدي إلى بدايات جديدة مبنية على التعاطف والتضامن والقدرة على الصمود.

وفي الوقت الذي نواجه فيه أزمة اللاجئين العالمية اليوم، فلنستمد التوجيه والإلهام من استجابات التاريخ النمذجية، تلك التي بُنيت على القبول لا الرفض؛ وعلى الأمل لا اللامبالاة؛ وعلى جسور الإنسانية لا بناء الجدران. وقد شجعتنا التعليقات التي سمعناها حول الطاولة اليوم، ولا سيما الدور الذي يمكن أن يؤديه المجلس في معالجة أزمة اللاجئين من خلال العمل بنشاط على حل النزاعات سلمياً، وسنعمل مع زملائنا الأعضاء على النهوض بهذا الهدف.

السيد كاربوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتأكيد على دعمنا الصادق لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولقيادة المفوض السامي غراندي المتحمسة. لقد قاد المنظمة خلال عقد من التغييرات العالمية - عقد من النزاعات المتزايدة والصدمات المناخية وعدم الاستقرار.

ولا تزال كل هذه العوامل تدفع الناس إلى ترك منازلهم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النزوح أكثر من أي وقت مضى. هناك في العالم اليوم أكثر من 123 مليون شخص نازح قسراً. وفي مواجهة هذه

التحديات، يجب أن نركز على الحلول. وسأسلط الضوء على ثلاثة حلول تمثل مجالات ذات أولوية بالنسبة للمملكة المتحدة.

أولاً، سنواصل بذل كل ما في وسعنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح، بما في ذلك الحروب وعدم الاستقرار والقمع. وسنعمل على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال المجلس، لحماية النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيز السلام. وسنعمل مع الشركاء الدوليين للتصدي لتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، وهي ممارسات تستغل الفئات الضعيفة لتحقيق مكاسب مالية. وفي هذا الشهر وحده، ترأست المملكة المتحدة مؤتمر قمة ناجح بشأن أمن الحدود، أبرمنا خلاله اتفاقات فيما بين الدول المشاركة لدفع الجهود الرامية إلى تعطيل جرائم الهجرة المنظمة وإنقاذ الأرواح.

ثانياً، سوف نسعى إلى إيجاد حلول للأزمات الإقليمية والأزمات الخاصة ببلدان بعينها، والتي يركز المجلس على العديد منها، من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط. وقد استضافت المملكة المتحدة هذا الشهر مؤتمراً بشأن السودان بأهداف إنسانية وسياسية، من بينها دعم إنهاء النزاع وتخفيف آثاره على المنطقة، ونحن ممتنون لمشاركة المفوض غراندي إلى جانب أطراف أخرى من قيادة الأمم المتحدة. وفي كوكس بازار، قدمنا التمويل للمفوضية لدعم حصول اللاجئين على الرعاية الصحية والمياه النظيفة والنظافة الصحية. وسوف نواصل الدعوة إلى إيجاد حلول آمنة وكريمة ومستدامة للاجئين، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالروهينغيا في أيلول/سبتمبر.

وثالثاً، نواصل الضغط من أجل اتباع نهج مبتكرة لمعالجة مشكلة النزوح. ونؤيد مبادرة المفوض السامي للاستجابات المستدامة، التي تدعم إدماج اللاجئين والاعتماد على الذات، وتولي البلدان المضيفة لزام الحلول. وننتقل إلى اجتماع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في كانون الأول/ديسمبر - وهي لحظة أساسية لاستعراض التقدم المحرز بشأن التعهدات التي قطعناها في عام 2023 بتحقيق نتائج أفضل للنازحين والمجتمعات المضيفة - ونشجع الآخرين على الانضمام إلى جهودنا الجماعية لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي والمحافظة عليها.

في الختام، علينا التركيز على إيجاد حلول للأسباب التي ناقشناها جميعاً اليوم لعكس الاتجاه المتنامي للنزوح. وتلتزم المملكة المتحدة بالعمل مع المفوضية وغيرها من الشركاء والمؤسسات الدولية لتحقيق ذلك.

السيد محمد يوسف (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يرحب الصومال بالمفوض السامي غراندي في هذه الجلسة ويشكره على إحاطته الشاملة. ونظراً لأن هذه آخر إحاطة له، فإنني أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر له على قيادته المتفانية وعلى إنجازه لولايته في بيئة تشوبها التحديات.

وننوه ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في حماية ومساعدة أكثر من 122 مليون شخص من النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم - وهو رقم غير مسبوق زاد بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي. وأود في هذا الصدد، أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب حاسمة الأهمية لهذا التحدي العالمي.

أولاً، إن حجم وتعقيد أزمات النزوح الحالية يتطلبان تنسيقاً واستجابة غير مسبوقين. نحن نشهد نزوحاً على نطاق يختبر حدود منظومتنا الإنسانية. ففي السودان وحده، اقتلعت الملايين من ديارهم، بينما في غزة يواجه أكثر من ثلاثة أرباع السكان النزوح مرة تلو الأخرى. ويظل وجود المفوضية في تلك الأزمات - وكذلك في أوكرانيا وسورية وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية - أمراً حيوياً لتوفير الحماية وتنسيق الاستجابات الإنسانية.

ثانياً، نلاحظ ببالغ القلق توثيق تآكل القانون الدولي الإنساني. يواصل العاملون في المجال الإنساني لدينا توثيق ارتفاع عدد الضحايا المدنيين واستخدام الجوع والعنف الجنسي كسلاح والهجمات المتعمدة على البنى التحتية الحيوية. يجب أن نعزز التزامنا بالقانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. وتوفر قرارات المجلس - 1265 (1999) و 1674 (2006) و 2417 (2019) - الإطار اللازم لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية. ولكن بدون تجديد الالتزام بهذه المبادئ، فإننا نخاطر بخذلان أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى حمايتنا.

ثالثاً، وربما الأهم، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للنزوح. إن تقاطع النزاع وعدم المساواة يولد عاصفة لا تهدأ من أوجه الضعف. ويجب أن نعطي الأولوية للحلول الدائمة بالتوازي مع تلبية الاحتياجات الخاصة للفئات السكانية الضعيفة. ويجب السعي لتحقيق العودة الآمنة والطوعية والكرامة والإدماج المحلي وإعادة التوطين بالتشاور الوثيق مع المجتمعات المتضررة والبلدان المضيفة. وتتطلب الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى تركيز اهتمامنا، لا سيما في مجال منع العنف الجنسي في سياقات النزوح والتصدي له. وندعو إلى استمرار تقديم المساعدة الدولية لضمان استدامة العودة واستعادة الخدمات الأساسية وسبل العيش.

يدرك الصومال القيود المالية الشديدة التي تواجهها المفوضية. وناشد جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة زيادة دعمها السخي. فالتمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمرن ضروري لوفاء المفوضية بولايتها والاستجابة بفعالية لاحتياجات النزوح المتزايدة.

وكل لاجئ، بغض النظر عن خلفيته أو مهاراته، يستحق الكرامة والحل الدائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

في البداية، أود أن أشكر السيد فيليبو غراندي على إحاطته التي قدمها إلى مجلس الأمن، وهو تقليد درج عليه خلال فترة ولايته في رئاسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. لقد أوجز بشكل صارخ وضع النازحين قسراً الذين يبحثون عن الأمن وقدم توصيات لتخفيف معاناتهم.

وتنتي فرنسا على العمل الرائع الذي أنجزه المفوض السامي خلال فترة ولايته التي دامت حوالي 10 سنوات. ونشيد بالتزامه بخدمة اللاجئين وعديمي الجنسية والنازحين قسراً ونشيد، من خلاله، بتقاني النساء والرجال الذين ينفذون مهمة المفوضية في جميع أنحاء العالم. إنني أفكر في أولئك الذين أصيبوا أو فقدوا حياتهم وهم يقومون بهذه المهمة التي تزداد صعوبة، سواء في سورية أو لبنان أو السودان أو أوكرانيا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أفغانستان أو في أي مكان آخر حيثما كان عملهم ضرورياً.

تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التصدي للتهديدات والانتهاكات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وهي الأزمات والنزاعات التي تشكل جذور معظم حالات النزوح القسري. ولا يمكننا ببساطة أن نترك المفوضية تتعامل مع هذه العواقب. وبالطبع، فإنها تجد صعوبة متزايدة في القيام بذلك في سياق الأزمات المتزايدة باطراد والانتهاكات المتزايدة للخطورة للقانون الدولي وحماية السكان المدنيين. المفوض السامي، تؤكد فرنسا لكم من جديد هنا في مجلس الأمن قوة التزامها السياسي بعمل المفوضية.

كما نعلم، تأسست مفوضية شؤون اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أساس مؤقت لمساعدة ملايين الأوروبيين الذين فروا من ديارهم أو فقدوها على أمل إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية. وقد مددت الجمعية العامة هذه الولاية، التي جُددت عدة مرات، إلى أجل غير مسمى في عام 2003 (قرار الجمعية العامة 153/58). ويستمر التهجير القسري في الازدياد. ولا يزال يمثل إحدى النتائج الرئيسية للأزمات والنزاعات التي يكون المدنيون أول ضحاياها. وفي عام 2015، أُجبر 60 مليون شخص على النزوح إلى المنفى. وبعد عشر سنوات، في عام 2025، زاد ذلك الرقم بأكثر من الضعف. وهذا التغيير هو تجسيد لعالم يواجه نزاعات متزايدة وطويلة الأمد والآثار المجتمعة لانعدام الأمن الغذائي والأزمات الصحية وانتهاكات حقوق الإنسان وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية.

وتبقى مسؤولية المجلس والمجتمع الدولي دعم النازحين ومن يستضيفونهم. إنها مسألة تضامن وإنسانية. كما أنها مسألة تكمن في صميم الأمن وحفظ السلام. وكما قال المفوض السامي، فإن مخاطر التخفيضات الجذرية في التمويل واضحة - المآسي الإنسانية وعدم الاستقرار وزيادة النزوح القسري. ولن يكون أمام السكان النازحين بالفعل الذين لن نساعدهم أي خيار سوى الذهاب إلى المنفى مرة أخرى. ويجب أن نكون مدركين لذلك ويجب أن نعيد التفكير في عملنا الجماعي لزيادة الكفاءة والتأثير من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية والبلدان المضيفة وبلدان العبور للاجئين.

في عام 2023، شاركت فرنسا في رعاية المنتدى العالمي للاجئين إلى جانب الأردن واليابان وكولومبيا وأوغندا. وقطعنا التزامات واضحة في ذلك الوقت بدعم المفوضية والبلدان الأولى التي يصل إليها اللاجئين وتقاسم المسؤوليات من خلال بناء القدرات في مجال اللجوء وإتاحة قنوات قانونية للوصول إلى الأراضي - إعادة التوطين والممرات الإنسانية والأكاديمية والمهنية. ودعمت فرنسا مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين "Avec elles" لحماية النساء والفتيات اللاجئات وإدماجهن في جميع مراحل النزوح بدعم من العديد من الشركاء.

ويُترجم عملنا الجماعي إلى دعم أقوى للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ومن خلال الدعوة إلى المسؤولية المشتركة وزيادة الدعم للمجتمعات المضيفة وإيجاد حلول ملموسة للاندماج أو العودة الطوعية، يوفر الاتفاق إطاراً لعملنا المشترك. إنه استثمار في الاستقرار. ولا بد من تمكين اللاجئين من تحقيق إمكاناتهم بكرامة ودعم المجتمعات التي تستضيفهم - وغالباً ما يكون ذلك بتضحيات كبيرة.

بالنيابة عن فرنسا، أود أن أشكر المفوض السامي مرة أخرى أمام أعضاء المجلس على جهوده الثابتة في دعم اللاجئين والنازحين وجميع الذين يستضيفونهم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد غراندي ليتسنى له الرد على الملاحظات التي أبديت والإدلاء ببيان ختامي.

السيد غراندي (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلمات التقدير والدعم التي أحطت بها علما على النحو الواجب.

(تكلم بالإنكليزية)

أود فحسب أن أضيف بعض الملاحظات إلى النقاط التي طُرحت اليوم.

بادئ ذي بدء، أود أن أقول إنني أقدر عبارات التأييد لنا من جانب الأعضاء اليوم. كما أقدر، وعلى وجه الخصوص، التأكيدات التي قدمها الكثيرون فيما يتعلق بأهمية احترام القانون الدولي وقانون اللاجئين، بما في ذلك في المسائل المتعلقة باستقبال اللاجئين والتعامل مع طالبي اللجوء. ولن يندهش الأعضاء إذا قلت أن هذا هو جوهر ولايتي وولاية منظمتي. إنني لا أقدر تصريحات الأعضاء فحسب، بل أثق بأنها ستُترجم إلى سياسات فعلية تحترم قانون اللاجئين وحقوق الأشخاص الفارين من النزاعات أو الاضطهاد في طلب اللجوء في البلدان الأعضاء والبلدان الأخرى. كما أنني أقدر أنه عند اتخاذ تلك الخيارات، يجب على الدول - كما ذكرتُ في ملاحظاتي الافتتاحية - أن توازن بين العديد من الاعتبارات، بما في ذلك الأمن والأثر الاجتماعي واحتمال زعزعة الاستقرار. كما أنني على ثقة بأنه سيجري الموازنة بين هذه الاعتبارات وتلك المتعلقة بالحماية الدولية للاجئين.

ومن الطبيعي الاسترشاد في الاستجابة للثقل المتزايد التعقيد للأشخاص بالحاجة إلى ضبط وضمان أمن مواطني الدول الأعضاء ولكن لا يمكن أن تكون الاستجابة فعالة إلا إذا نُفذت تدابير توفر فرصاً للأشخاص المتقّلين إلى جانب تلك الضوابط. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإدارة هذه التدفقات السكانية المعقدة جداً على طول الطرق، كما قلنا عدة مرات.

أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر المتكلمين الآخرين على الإشارة إلى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وكما يعلم الأعضاء، وكما أقول دائماً، فإن هذا الاتفاق الذي أكدته الجمعية العامة في عام 2018 (قرار الجمعية العامة 151/73)، هو في الحقيقة مجموعة أدوات مقدمة للدول للتعامل بشكل أفضل مع التحركات السكانية المتزايدة التعقيد. وينبغي النظر إلى مجموعة الأدوات هذه والتعامل معها بالاقتران مع مجموعة الأدوات الأخرى التي أكدتها الأمم المتحدة في الأسبوع نفسه (قرار الجمعية العامة 195/73)، وهي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لأن الاثنين يكملان بعضهما بعضاً.

والنقطة الثانية التي أردت أن أوضحها هي أن العديد من الأعضاء ذكروا الأزمات والحالات، بما في ذلك حالات اللاجئين، والتي لم ألمح إليها إلا بشكل موجز أو لم أذكرها في ملاحظاتي الأولية. وكما هو الحال دائماً، ولأننا مضطرون لتكييف ملاحظتنا في حدود الفترة الزمنية المحدودة المتاحة، لا يمكن للمرء للأسف أن يذكر الأزمات العديدة في كل أنحاء العالم. إنني أفكر في الأزمة التي تعصف بجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عقود حتى الآن. ونشهد - بينما نتحدث الآن في الواقع - تدفقاً للاجئين الكونغوليين إلى البلدان المجاورة. ومن المناطق الأخرى التي تشهد نزاعات ونزوحاً منطقة الساحل الوسطى في غرب أفريقيا،

حيث ينزح الناس منها، ليس داخل البلدان نفسها فحسب ولكن أيضاً إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك الدول الساحلية في غرب أفريقيا. وأشار بعض الأعضاء إلى استمرار الحالة الصعبة في فنزويلا والتي أدت إلى موجات هجرة كبيرة ونزوح أعداد كبيرة من اللاجئين في أمريكا اللاتينية، وبشكل متزايد خارجها. وُكرت أفغانستان. ولا تزال الحالة في أفغانستان معقدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالمشاق المادية التي يكابدها ملايين الأشخاص، حيث نزح ملايين الأفغان في المنطقة، لا سيما في باكستان وإيران. ويمكنني الاستمرار ولكنني أردت فحسب الإشارة إلى أننا نعمل في كل تلك الأماكن وغيرها. والمكان الوحيد الذي لا نعمل فيه بسبب تقسيم العمل مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - كما قلت في البداية، وهو ما ذكره أيضاً جميع أعضاء المجلس تقريباً - هو، بالطبع، الأرض الفلسطينية المحتلة وغزة على وجه الخصوص. وأحيط علماً بالإشارات العديدة التي وردت في كلام أعضاء المجلس إلى تلك الأزمة المدمرة لمجرد الإشارة إلى أنه على الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ليست منخرطة في الأمر، فإنني بصفتي رئيس منظمة إنسانية كبيرة أتشاطر تماماً شواغل الأمين العام وبعض زملائي رؤساء الوكالات والنداءات التي وجهوها بشأن الحاجة الملحة للعودة إلى وقف إطلاق النار والحاجة الملحة لإطلاق سراح الرهائن، وإن جاز لي القول، الحاجة الملحة لإعادة عملية السلام الضعيفة والهشة للغاية إلى مسارها الصحيح. لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتجنب تكرار النزاع وتأثيره على المدنيين حتى بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

أشار بعض أعضاء المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر إلى زيادة تعقيد النزاعات. وأشارت ممثلة غيانا، على سبيل المثال، إلى الدور المتزايد للإجرام والعصابات التي تشكل أحد العوامل الرئيسية للنزوح في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الساحل وأماكن أخرى. ومن المهم جداً أن نأخذ ذلك في الاعتبار من أجل تحسين إرشادنا لأعضاء المجلس واستجاباتنا لهذه الأزمة. وينطبق ذلك أيضاً على تأثير أزمة المناخ والظواهر الجوية القصوى والجفاف والفيضانات وتناقص الموارد، والتي تشكل أيضاً أسباباً جذرية للعديد من النزاعات - فلتفكروا في القرن الأفريقي ولفكروا في غرب أفريقيا مرة أخرى ولفكروا في أجزاء أخرى من العالم. هذا مجال يتعين على الوكالات الإنسانية أن تجد فيه طريقة استجابتها للآزمات ولكنه يتطلب أيضاً تعاون المجلس في الجانب السياسي والأمني.

وأشكر أعضاء المجلس - جميعهم تقريباً - الذين ذكروا أهمية الاستمرار في دعم المنظمات الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وجه الخصوص مالياً. ولا يمكنني التشديد أكثر من ذلك على مدى مأساوية الحالة. فخلال هذه الفترة الزمنية تحديداً، أقود جهداً داخلياً قد ينتهي بتقليص حجم منظمتي إلى ما يصل إلى ثلث قدرتها. ونحن واحدة من أكبر المنظمات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة ويقود بعض زملائي رؤساء الوكالات جهوداً مماثلة. ويشمل ذلك برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، والتي نعمل مع بعضها بشكل وثيق جداً. وقد تحدثت عن ذلك قبل أيام في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. عندما دُعيت إلى التحدث في مناسبة حول النزوح والتي كانت مفيدة جداً. وربما يكون هذا هو المنتدى المناسب للحديث عن هذه المسائل، ولكن يجب على أعضاء المجلس أن يدركوا أيضاً أن تقليص حجم وكالات مثل مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف وانسحابها من مسارح الآزمات

سيكون له تأثير أيضاً على مسائل السلام والأمن. ومرد ذلك أننا سنكون أقل قدرة بكثير على ممارسة ما هي، في نهاية المطاف، وظيفة تحقيق الاستقرار في تلك المناطق، ليس فيما يتعلق بالتنقلات اللاحقة للمهاجرين فحسب، كما ذكرتُ في ملاحظاتي الافتتاحية، ولكن أيضاً فيما يتعلق باستقرار تلك المناطق. وإذا استمر الاتجاه الحالي من حيث التجميد والتخفيضات التي أعلنت عنها العديد من البلدان المانحة للأسف، فإن منظومة العمل الإنساني ستتقلص بشكل خطير. وقد تحدثت سفيرة الدانمرك ببلاغة شديدة عن ذلك.

وأود فحسب أن أشير - ليس بهدف الاعتراض، ولكن لأشير كذلك - إلى أنه إذا استمر هذا الاتجاه، فلن نتمكن من إنجاز المزيد بموارد أقل. وكما قلت مراراً وتكراراً، سننجز أقل بموارد أقل. ونحن بالفعل ننجز أقل بموارد أقل. ونعكف على تقليص برامجنا - وأنا أتحدث باسم مفوضية شؤون اللاجئين - في مجالي التعليم والصحة للتركيز على قطاعات معينة. ونقلص بالفعل برامج حماية قيمة، برامج تهدف إلى مكافحة العنف الجنساني، وهي برامج يهتم بها جميع أعضاء المجلس اهتماماً كبيراً. وأنا أقول هذا لأن ممثلة سيراليون وآخرين ذكروا ذلك. وكانت العديد من هذه البرامج ممولة من خلال مبادرات تمويل لم تعد موجودة. وسنبذل بالطبع قصارى جهدنا لإنجاز أقل بموارد أقل بأفضل طريقة ممكنة وبأكثر الطرق استراتيجية وفعالية. وسنغتني كل فرصة داخل المفوضية، وكذلك في سياق إعادة هيكلة العمل الإنساني بقيادة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ توم فليتشر وفي سياق مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام. وسنبذل قصارى جهدنا لنبقى أقوى وأحضرين وفعالين، ولكن سيكون الأمر صعباً جداً إذا لم يتم عكس هذه الاتجاهات.

أسمع الكثير، كما يفعل أعضاء المجلس، عن ضرورة إعادة التوازن في الإنفاق الدفاعي والتعامل مع التوترات التجارية المحتملة في جميع أنحاء العالم. وأسمع القليل جداً في الأوساط السياسية عن الأثر الرهيب الذي سيخلفه انخفاض المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف والمساعدات الإنسانية والإنمائية على الأفراد والبلدان المتضررين من ذلك وعلى العلاقات الدولية. ولذلك، أعذر عن التوضيح أكثر قليلاً لأؤكد للمجلس أننا سنبدل كل ما في وسعنا للاستجابة لذلك بأفضل طريقة ممكنة. والاستجابات المستدامة هي إحدى المبادرات التي وضعناها للاستجابة لذلك ولكن سيكون هناك عدد أقل من المكاتب ومن البرامج ومن العمليات. وعليه، فإنني ممتن حقاً لبلدان مثل الدانمرك وكوريا التي أعلنت أنها ستظل مستقرة ومرنة في تمويلها وآمل أن يحذو الآخرون حذوهما. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على هذه النقطة بالذات.

ختاماً، وبما أنني قد أخذ إجازة من المجلس بصفتي الحالية - رغم أنه لا يزال أمامي ثمانية أشهر متبقية، فإذا احتاج المجلس إليّ، فأنا هنا - أود أن أقول إن هذه المناقشة والاستماع بعناية إلى جميع أعضاء المجلس يثبتان مرة أخرى النقطة التي تعلمتها قبل سنوات طوال عندما لم أكن مفوضاً سامياً ولكن عندما كنت أجلس خلف المفوضين السامين الآخرين أستمع إلى بياناتهم، ألا وهي، أن هناك صلة لا تنفصم بين العمل الذي يقوم به المجلس والذي ينبغي أن يقوم به هنا كمجلس أمن وبين عمل منظمة مثل منظمتي، وهو عمل إنساني بحت ولكنه يتعامل مع مسائل ناتجة عن الأزمات السياسية وعن النزاعات. هناك صلة مهمة للغاية لا تنفصم. ولذلك، سنواصل حث أعضاء المجلس على بذل قصارى جهدهم - لأننا ندرك أيضاً التحديات التي يواجهونها - لأن يكونوا متحدّين قدر الإمكان لمحاولة إنهاء تلك النزاعات التي تتسبب

في أزمة النزوح، وعلى أن يتذكروا، كما ذكرنا العديد من أعضاء المجلس، أن الحلول مهمة أيضاً في تلك الحروب لأن أكثر من 70 في المائة من اللاجئين موجودين في البلدان الفقيرة أو النامية. فالغالبية العظمى من الـ 123 مليون لاجئ إما نازحون في بلدهم أو في البلد المجاور لمكان الأزمة. وبالتالي، فإن حل الأزمة يمكن أن يقلل من هذا الرقم بسرعة كبيرة إذا نجحت تلك الجهود.

اسمحوا لي، إذن، أن أكرر ما قلته. فلتواصلوا العمل. وحاولوا أن تكونوا متحدين قدر الإمكان. ولتقدموا على بعض المخاطر المحسوبة. فخلال مسيرتي المهنية الطويلة، على مدار أكثر من 40 عاماً في التعامل مع هذه الأزمة، رأيتُ تناقُصاً في الرغبة في تحمل المخاطر الضرورية لاستعادة وبناء السلام. وقد ذكرت سورية وذكرت ميانمار - وهو وضع أكثر تعقيداً - ويمكنني أن أذكر سياقات أخرى يمكن أن نبدأ فيها البحث عن حل ولكن المجتمع الدولي متردد بعض الشيء في المخاطرة، والمخاطر سياسية بالأساس. ولهذا السبب، أتناول هذه النقطة مع المجلس لأن هذه المخاطر جزء من عملنا إلى حد كبير. وأقول ذلك أيضاً بشعور بالامتنان لكل الدعم الذي لطالما تلقيناه من أعضاء المجلس بشكل فردي في هذه الهيئة نفسها.

للأسف، ستحتفل مفوضية شؤون اللاجئين هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها. وقد ذكر أن مفوضية شؤون اللاجئين تأسست في عام 1950. إنه ليس موعداً للاحتفال، بل ربما يكون موعداً للتدبر في التحديات التي نواجهها جميعاً ومحاولة استمداد قدر من الإلهام للتصدي لها معاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غراندي على الملاحظات الإضافية التي قدمها إلى المجلس وأشيد مرة أخرى بجهوده على رأس مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.